محاضرة 1

التدقيق من خلال تاريخ العالم Auditing through World History

- تشير الدراسات الى ان التدقيق يسبق العصر المسيحي وجد علماء الأنثروبولوجيا سجلات لنشاط التدقيق تعود إلى العصور البابلية المبكرة حوالي 3000 سنة قبل الميلاد. ايضاً كان هناك نشاط تدقيق في الصين القديمة واليونان وروما. واشارت الدراسات الى ان المدققون موجودون في الصين القديمة ومصر حيث كانوا مشرفين على حسابات الإمبراطور الصيني والفرعون المصري.
- من جانب اخر تعود ممارسة التدقيق الحديث إلى بداية المؤسسة الحديثة في فجر الثورة الصناعية. في عام 1853 ميلادي تأسست جمعية المحاسبين في إدنبرة (بريطانيا). حيث ان المدققون اليوم مسؤولون عن إضافة المصداقية إلى الشركات المالية الدولية من خلال فحص تلك البيانات والتقارير السنوية بالإضافة إلى المعلومات المالية.
- التدقيق من خلال تاريخ العالم Auditing through World History
- تشير الدراسات الى ان التدقيق يسبق العصر المسيحي وجد علماء الأنثروبولوجيا سجلات لنشاط التدقيق تعود إلى العصور البابلية المبكرة حوالي 3000 سنة قبل الميلاد. ايضاً كان هناك نشاط تدقيق في الصين القديمة واليونان وروما. واشارت الدراسات الى ان المدققون موجودون في الصين القديمة ومصر حيث كانوا مشرفين على حسابات الإمبراطور الصيني والفرعون المصري.
- من جانب اخر تعود ممارسة التدقيق الحديث إلى بداية المؤسسة الحديثة في فجر الثورة الصناعية. في عام 1853 ميلادي تأسست جمعية المحاسبين في إدنبرة (بريطانيا). حيث ان المدققون اليوم مسؤولون عن إضافة المصداقية إلى الشركات المالية الدولية من خلال فحص تلك البيانات والتقارير السنوية بالإضافة إلى المعلومات المالية.

تعريف التدقيق Audit definition

يمكن تعريف التدقيق على أنه (**عملية منهجية للحصول بشكل موضوعي على الأدلة وتقييمها فيما يتعلق بالتأكيدات على الإجراءات والأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق بين هذه التأكيدات والمعايير المحددة وإبلاغ النتائج للمستخدمين المهتمين**).

على الرغم من أن غالبية أعمال التدقيق تتعلق بالبيانات المالية الا المدقق قد يذهب الى فحص سياسات الشركة والبيئة.

يتم تصنيف عمليات التدقيق إلى ثلاثة أنواع:

- **عمليات تدقيق البيانات المالية**
- **تدقيق العمليات**
- **وتدقيق الامتثال**

تدقيق البيانات المالية: تتضمن فحص البيانات المالية **و**تحديد ما إذا كانت تعطي حق وعرض عادل إلى حد ما الى قائمة المركز المالي والتدفقات النقدية.

تدقيق العمليات : تتضمن دراسة لوحدة معينة في منظمة لغرض قياس أدائها.

تدقيق الامتثال: تتضمن مراجعة لإجراءات المنظمة والسجلات المالية التي يتم إجراؤها لتحديد ما إذا كانت المنظمة تتبع إجراءات أو قواعد أو لوائح محددة وضعتها بعض السلطات العليا.

اهداف وغايات التدقيق Aims and Objectives of Auditing

1 **التحقق من الحسابات والكشوفات**

تقييم نزاهة ودقة دفاتر الحسابات بفحص كل معاملة مالية بدقة

اكتشاف ومنع أي عمليات احتيال في دفاتر الحسابات

2 **مراجعة السياسات المحاسبية**

يحتاج كل عمل أو مؤسسة إلى اتباع بعض السياسات المحاسبية

يتم إعداد دفاتر الحسابات وفقًا لهذه السياسات المحاسبية

3.اكتشاف الاخطاء وعمليات الاحتيال

التدقيق يساعد في العثور بسهولة على الأخطاء وعمليات الاحتيال من دفاتر الحسابات.

واجب الإدارة تجنب وفحص الأخطاء وعمليات الاحتيال ومع ذلك ، في بعض الأحيان يصعب على الإدارة اكتشاف الأخطاء.

4. تحسين جودة العمليات التجارية

التدقيق يساعد الإدارة في اكتشاف الأخطاء وعمليات الاحتيال

يمكن للإدارة اتخاذ تدابير تصحيحية ضد هذه الأخطاء

يتم اتخاذ الخطوات حتى لا تتكرر مرة أخرى.

يعمل موظفو الأعمال التجارية بشكل صحيح بسبب تهديد التدقيق.

5. ضمان للمستثمرين

يضمن التدقيق صحة كل رقم ممثل في البيان المالي.

يساعد في تقييم كل رقم من سجل الحسابات التجارية.

البيانات المالية بعد تدقيقها تعتبر جديرة بالثقة من قبل المستثمرين

6. فحص الأصول والخصوم

يقوم التدقيق بتقييم دقيق للبيانات المالية للشركة.

يساعد في تأكيد القيمة الحقيقية لأصول وخصوم الشركة.

يساعد في تحديد الوضع المالي الحقيقي للشركة.

اسئلة محاضره

1. التدقيق من خلال التاريخ مر بمرحلة تسبق العصر المسيحي وتعود إلى العصور البابلية بين ذلك وأذكر الدول التي كانت تزاول نشاطات التدقيق ؟ ومتى كانت قد بدأت ممارسة التدقيق الحديث
2. هل وظيفة المدقق تدقيق البيانات المالية فقط ؟
3. اذكر المنظمات التي تكون مسؤولة عن وضع المعايير الدولية للتدقيق
4. يشير تعريف التدقيق على أنه عملية منهجية للحصول على الأدلة وتقييمها ماذا يقصد بالأدلة؟

5. أيضا نبقى في التعريف بعد التأكد من الأدلة والمعايير سوف يتم إبلاغ النتائج للمستخدمين المهتمين من هم المستخدمين لنتائج تقرير المدقق

6. يصنف التدقيق الى ثلاثة أنواع اذكرها مع الشرح

7. من بين أهداف وغايات التدقيق

1. تحسين جودة العمليات التجارية
2. ضمان للمستثمرين
3. فحص كامل الأصول والخصوم

اذكر الأهداف والغايات لهذه الفقرات

محاضرة 2

التأكيدات حول البيانات المالية

- تقدم الإدارة إقرارات وتأكيدات حول البيانات المالية وتتعلق هذه التأكيدات بفئات المعاملات والحسابات ذات الصلة بالبيانات المالية حيث تستخدم لتحديد الأهداف للحصول على أدلة المراجعة. تنقسم التأكيدات حول البيانات المالية إلى ثلاث فئات:

❖ التأكيدات حول فئات المعاملات والأحداث للفترة قيد التدقيق
❖ تأكيدات حول أرصدة الحسابات في نهاية الفترة
❖ تأكيدات حول العرض والإفصاح

الفرق بين المحاسبة والتدقيق Difference between Accounting and Auditing

Auditing التدقيق
1. التدقيق هو فحص البيانات المالية لإبداء رأي حول عدالتها.
2 . التدقيق هو في الأساس عملية دورية ويتم إجراؤها بعد إعداد الحسابات الختامية والبيانات المالية ، عادة على أساس سنوي.
3
يبدأ التدقيق دائمًا حيث تنتهي المحاسبة.
4
يركز التدقيق على البيانات المالية الماضية.
5
يغطي التدقيق بشكل أساسي البيانات والسجلات المالية النهائية.
6
يستخدم التدقيق بشكل عام البيانات المالية والسجلات على أساس العينة.

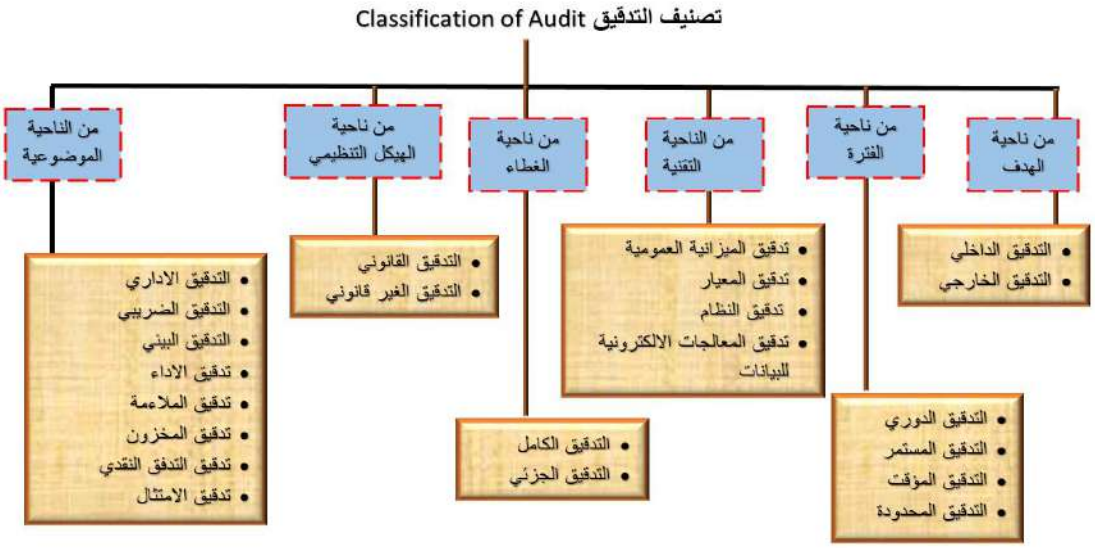
Classification of Audit تصنيف التدقيق
من ناحية الهدف
التدقيق الداخلي
التدقيق الخارجي
من ناحية الفترة
التدقيق الدوري
التدقيق المستمر
التدقيق المؤقت
التدقيق المحدودة
من الناحية التقنية
تدقيق الميزانية العمومية
تدقيق المعيار
تدقيق النظام
تدقيق المعالجات الالكترونية للبيانات
من ناحية الغطاء
التدقيق الكامل
التدقيق الجزئي
من ناحية الهيكل التنظيمي
التدقيق القانوني
التدقيق الغير قانوني
من الناحية الموضوعية
التدقيق الاداري
التدقيق الضريبي
التدقيق البيئي
تدقيق الاداء
تدقيق الملاءمة
تدقيق المخزون
تدقيق التدفق النقدي
تدقيق الامتثال

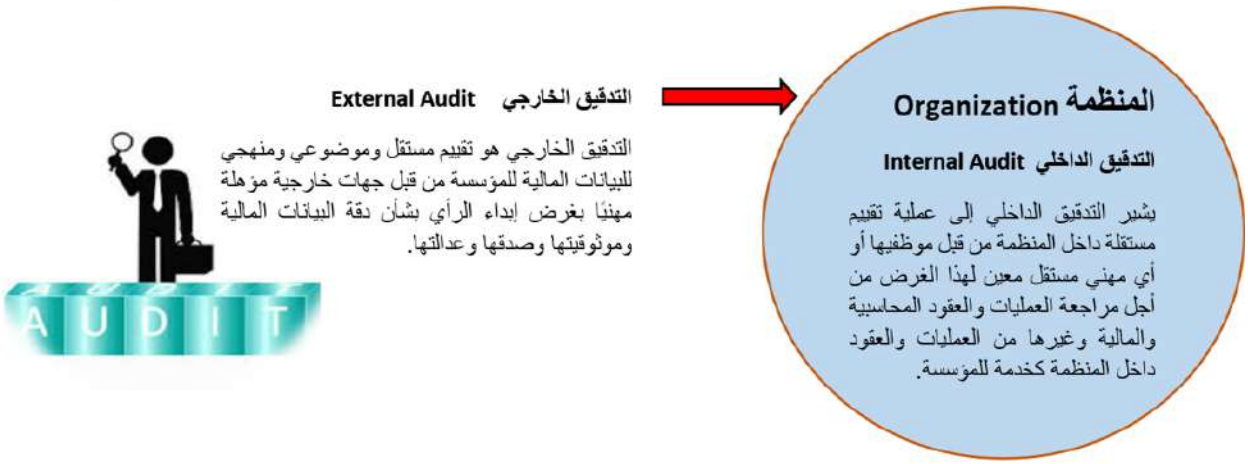
المنظمة Organization
التدقيق الداخلي Internal Audit
يشير التدقيق الداخلي إلى عملية تقييم مستقلة داخل المنظمة من قبل موظفيها أو أي مهني مستقل معين لهذا الغرض من أجل مراجعة العمليات والعقود المحاسبية والمالية وغيرها من العمليات والعقود داخل المنظمة كخدمة للمؤسسة.
التدقيق الخارجي External Audit
التدقيق الخارجي هو تقييم مستقل وموضوعي ومنهجي للبيانات المالية للمؤسسة من قبل جهات خارجية مؤهلة مهنيًا بغرض إبداء الرأي بشأن دقة البيانات المالية وموثوقيتها وصدقها وعدالتها.
AUDIT

اسئلة بالتدقيق وحلولها

.1 العلاقة بين التدقيق والرقابة هي:
أ- الرقابة جزء من التدقيق
ب- التدقيق جزء من الرقابة
جـ لا يوجد علاقة بين التدقيق والرقابة
د- التدقيق والرقابة مصطلحان لمعنى واحد

.2يوجه تقرير المدقق الخارجي في الشركة المساهمة الى:
أ- مجلس الادارة
ب- المدير العام
جـ الهيئة العامة للمساهمين
د- مدير التدقيق الداخلي

.3ان وجود لجنة تدقيق في مجلس الادارة يعزز مبدأ:
أ- الموضوعية
ب- الاستقلالية
جـ الكفاءة المهنية
د- لا شيء مما ذكر

.4التاريخ الذي يثبت على تقرير المدقق الخارجي هو:
أ- تاريخ بداية عمليات التدقيق
ب- تاريخ انتهاء عمليات التدقيق
جـ تاريخ توقيع كتاب الالتزام
د- لا شيء مما ذكر

.5الوسيلة الملائمة للحصول على دليل صحة أرصدة الأطراف الخارجية في الدفاتر هي:
أ- التدقيق المستندي
ب- التدقيق المحاسبي
جـ الجرد الفعلي
د- المصادقات

.6أهم عنصر من عناصر نظام الرقابة الداخلية وأكثرها تأثيراً في الرقابة هو:
أ- البيئة الرقابية
ب- الأنشطة الرقابية
جـ تقييم المخاطر
د- المراقبة

.7وفق معايير التدقيق الدولية يلجأ المدقق الخارجي الى الامتناع عن بيان الرأي في حالة:
أ- وجود شك في استمرارية الشركة

ب- توفر أدلة على وجود تلاعب في القوائم المالية
جـ- وجود حدود على نطاق عملية التدقيق
د- جميع ما ذكر

8. ان مخاطر الرقابة تعني:
أ- وجود أخطاء مادية دون اكتشافها من خلال اجراءات التدقيق
ب- وجود أخطاء مادية دون اكتشافها من خلال نظام الرقابة الداخلية
جـ- المخاطر ضمن الأنشطة في ظل عدم وجود نظام رقابة داخلية
د- لا شيء مما ذكر

9. الخلط بين المصاريف الرأسمالية والايرادية يصنف ضمن:
أ- الأخطاء الارتكابية
ب- الأخطاء الكتابية
جـ- الأخطاء المتكافئة
د- الأخطاء الفنية

10. أحد الضوابط الرقابية في عمليات النقدية داخل الشركات:
أ- فصل المهام المتعارضة
ب- الرقابة الثنائية
جـ- الجرد الدوري
د- كل ما ذكر أعلاه

11. عند تدقيق المبيعات تبين أن المحاسب أثبت قيد مبيعات نقدية كالتالي:
من ح/ الذمم المدينة
الى ح / المبيعات
ان هذا الخطأ أثر على:
أ- قائمة الدخل فقط
ب- قائمة المركز المالي فقط
جـ- قائمة الدخل وقائمة المركز المالي معاً
د- لا يؤثر على القوائم المالية نهائياً

12. عند تدقيق الذمم الدائنة لدى الشركة تبين أن المحاسب أثبت عملية شراء أجل بمبلغ 1500 دينار كما يلي:
1500 ح / الذمم الدائنة
1500 ح / مشتريات
قيد التصحيح الواجب تنفيذه في الدفاتر هو:
أ- الذمم الدائنة مديناً والمشتريات دائناً بمبلغ 3000 دينار
ب- الذمم الدائنة مديناً والمشتريات دائناً بمبلغ 1500 دينار
جـ- المشتريات مديناً والذمم الدائنة دائناً بمبلغ 3000 دينار
د- لا شيء مما ذكر

13. ان فصل المهام المتعارضة يستدعي:
أ- فصل وظيفة أمين الصندوق عن وظيفة المحاسب المالي
ب- فصل وظيفة المحاسب المالي عن وظيفة التسويات البنكية

جـ فصل وظيفة مبرمج الحاسوب عن وظيفة مشغل الحاسوب
د- جميع ما ذكر

14.أكثر أنواع المستندات قوة كدليل يعتمد عليه المدقق هي:
أ- المستندات المعدة داخل المشروع مستخدمه داخله
ب- المستندات المعدة داخل المشروع مستخدمه خارجه
جـ المستندات المعدة خارج المشروع مستخدمه داخله
د- المستندات المعدة خارج المشروع مستخدمه خارجه

15.أكثر أنواع التدقيق الذي يقوم المدقق الخارجي بممارسته بحكم طبيعة عمله هو:
أ- التدقيق التشغيلي
ب- التدقيق الاداري
جـ تدقيق التوافق
د- التدقيق المالي

16.في حالة وجود حدود على نطاق عمليات التدقيق فان نوع رأي المدقق في هذه الحالة وفقا للمعايير الدولية هو-:
أ- رأي متحفظ
ب- رأي معاكس
جـ امتناع عن بيان الرأي
د- لا شيء مما ذكر

17.الجهة المسوؤلة عن اعتماد نظام الرقابة الداخلية في الشركة المساهمة هي-:
أ- مجلس الادارة
ب- الهيئه العامة للمساهمين
جـ الاداره العليا
د- التدقيق الداخلي

18.ان ممارسة المدقق للعناية المهنية المعقولة يعتبر تطبيقا لاحد معايير التدقيق المتعارف عليها-:
أ- المعايير العامة (الشخصية)
ب- معايير العمل الميداني
جـ معايير التقرير
د- معايير نطاق العمل

19.اي مما يلي لا يعتبر من ادلة الاثبات في التدقيق-:
أ- الوجود الفعلي
ب- المستندات
جـ الاقرارات من داخل المشروع
د- لا شيء مما ذكر

20.تعتير الميزانيات التقديرية احدى انواع الرقابة-:
أ- المحاسبية

ب- الادارية
جـ الضبط الداخلي
د- لا شيء مما ذكر

21.ان تدقيق المستند من الناحية الموضوعية يعني
أ- ضرورة وجود توقيع على المستند
ب- ان يحمل المستند تاريخ
جـ ان تتوافق محتويات المستند مع طبيعة اعمال الشركة
د- ان لا يتحيز المدقق اثناء تدقيقه للمستند

22.اي مما يلي لا تعتبر من طرق التدقيق-:
أ- الملاحظة
ب- الاحتساب
جـ المقارنة
د- التقييم

23.ان الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي في الشركة هو-:
أ- ابداء الرأي حول القوائم المالية
ب- اكتشاف الاخطاء والغش
جـ تقييم انظمة الرقابة الداخلية
د- لا شيء مما ذكر

24.اكثر انواع المصادقات شيوعا في الاستخدام لدى البنوك هي-:
أ- المصادقات السلبية
ب- المصادقات الايجابية
جـ المصادقات العمياء
د- المصادقات الادارية

25.ان تكرار ترحيل قيد مرتين يعتبر احد انواع الاخطاء-:
أ- الاخطاء الارتكابية
ب- الاخطاء الكتابية
جـ الاخطاء الفنية
د- الاخطاء المعوضة

الجواب النموذجي

رقم السؤال	الاجابة	رقم السؤال	الاجابة	رقم السؤال	الاجابة	رقم السؤال	الاجابة
1	ب	8	ب	15	د	22	د
2	ج	9	د	16	ج	23	ج
3	ب	10	د	17	ا	24	ا
4	ب	11	ب	18	ا	25	ب
5	د	12	ج	19	د		
6	ا	13	د	20	ب		
7	ج	14	ج	21	ج		

محاضرة 3

أهداف التدقيق الداخلي

(أ) اقتراح تحسينات على أداء المنظمة

(ب) تعزيز نظام الرقابة الداخلي للمنظمة ، بما في ذلك المخاطر الاستراتيجية

(ج) التعليق على فعالية نظام الفحص الداخلي المعمول به واقتراح طرق ووسائل لتحسين هذا النظام

(د) تيسير الكشف المبكر عن الأخطاء وعمليات الاحتيال ومنعها.

مميزات التدقيق الخارجي

(أ) **المدقق**: يتم إجراؤه من قبل شخص خارجي مستقل مؤهل مهنيًا ويفضل محاسب قانوني.

(ب) **الهدف**: الهدف من هذا التدقيق هو إبداء الرأي فيما يتعلق بمصداقية وعدالة الأداء المالي والمركز المالي الذي يظهره حساب الربح والخسارة والميزانية العمومية

(ج) **النطاق**: يهتم هذا التدقيق بإقرار المعاملات والتحقق من الأصول وتقييمها والامتثال للمعايير واللوائح.

(د) **الوضع القانوني**: أصبح التدقيق الخارجي المستقل إلزامي للشركات بموجب أي قانون.

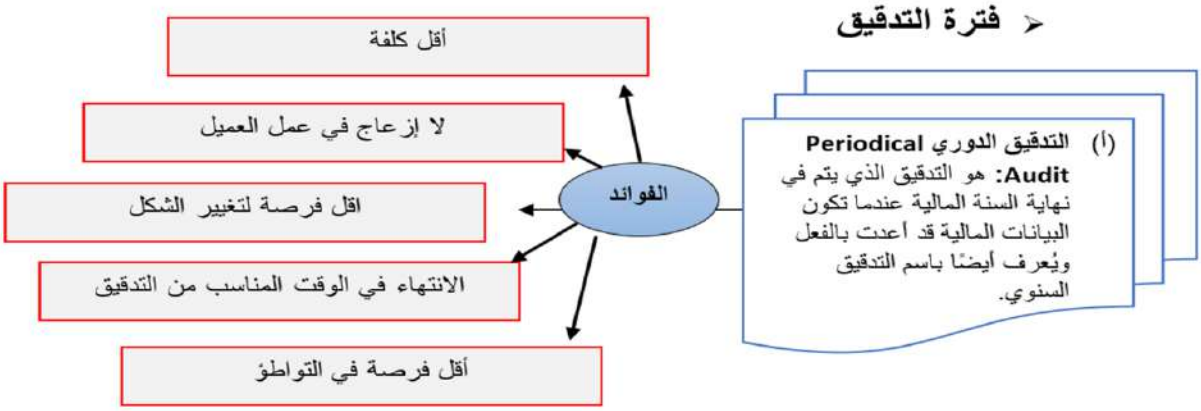

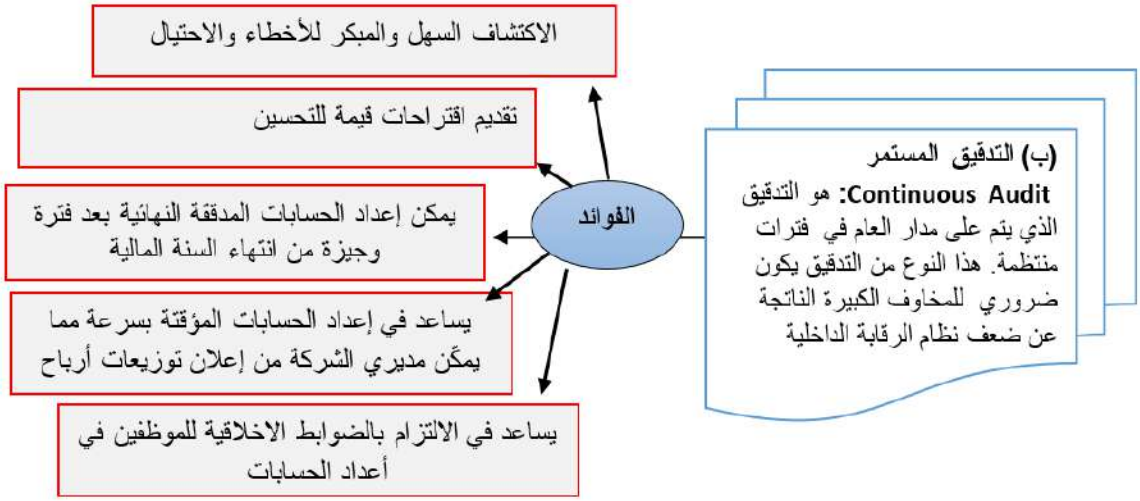

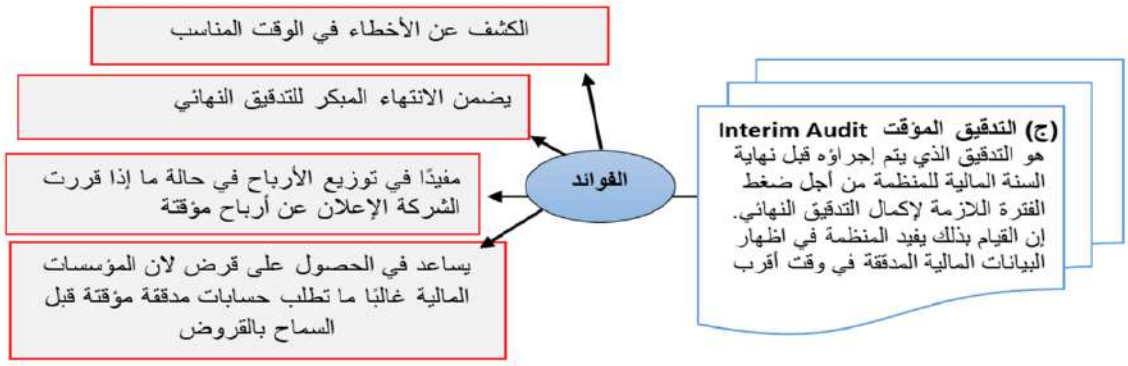

(د) التدقيق المحدودة Limited Audit

:بقدر ما يتعلق الأمر بالتدقيق المحدود ، يمكن ملاحظة أنه

- يقتصر في الغالب على حسابات أو عمليات معينة
- يتم تنفيذه في الغالب على مدى فترة زمنية تقل عن عام واحد
- مقصور بشكل أساسي على غرض محدد ، يحتاج إلى اهتمام عاجل في حد ذاته

محاضرة 4

(د) التدقيق المحدودة Limited Audit

:بقدر ما يتعلق الأمر بالتدقيق المحدود ، يمكن ملاحظة أنه

- يقتصر في الغالب على حسابات أو عمليات معينة
- يتم تنفيذه في الغالب على مدى فترة زمنية تقل عن عام واحد
- مقصور بشكل أساسي على غرض محدد ، يحتاج إلى اهتمام عاجل في حد ذاته

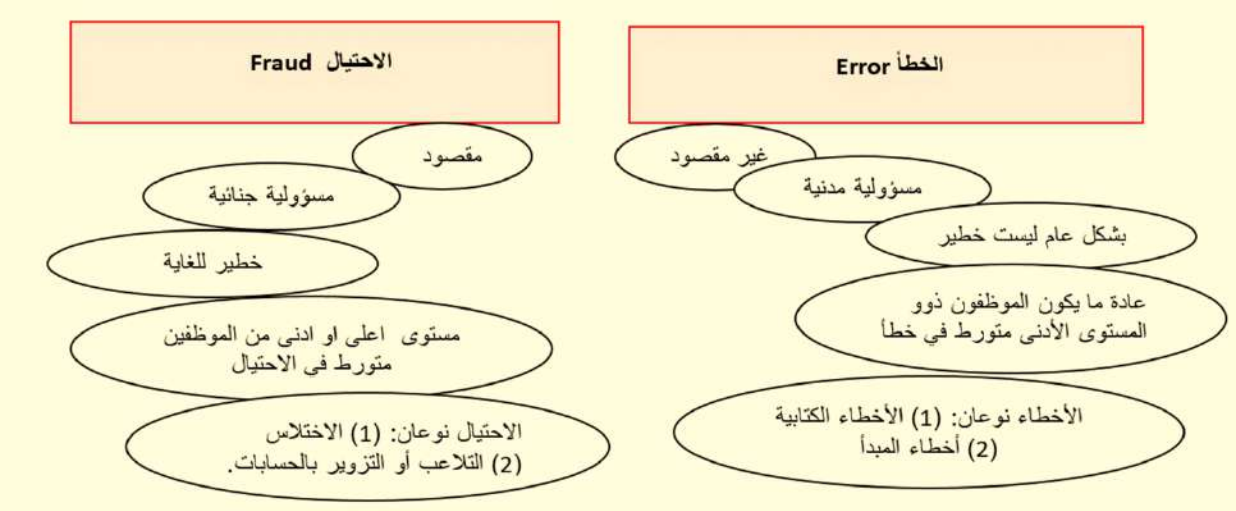

تصنيف الأخطاء(errors) التي يقع فيها المحاسبون إلى الأنواع التالية:

أ - أخطاء كتابية أو رقمية
ب - أخطاء الحنف أو السهو
ج - أخطاء التكرار
د - أخطاء متكافئة
ح- أخطاء فنية او أخطاء المبدأ

أ - أخطاء كتابية أو رقمية :وهي الأخطاء التي تحدث عند التسجيل في دفتر اليومية

أو تحدث عند الترحيل من اليومية إلى الأستاذ أو قد يحدث الخطأ عند نقل الأرصدة من دفتر

الأستاذ إلى ميزان المراجعة

- **مثال1**: يمكن إدخال شراء البضائع بقيمة 10000 دينار وتسجيلها بقيمة 1000 دينار في السجل اليومي للشراء.

هذا النوع من الخطأ لن يؤثر على ميزان المراجعة.

- **مثال2 :**شراء سلع بمبلغ 10000 ويتم ترحيله إلى الجانب المدين لحساب المورد. هذا النوع من الخطأ لن يؤثر على ميزان المراجعة.

ب - أخطاء الحنف أو السهو :وهي الأخطاء التي يترتب عليها إغفال بعض العمليات وعدم قيدها بدفتر اليومية أو عدم ترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

- **مثال1 :**لم يتم تسجيل البضائع المباعة للسيد X مقابل 10000 في دفتر يوم المبيعات على الإطلاق. من ناحية أخرى ، يحدث الحذف الجزئي عندما يتم تسجيل المعاملة جزئيًا.
- **مثال2**: لم يتم ترحيل البضائع المباعة للسيد X بقيمة 10000.

من ناحية اخرى لن يؤثر الخطأ الناتج عن الحذف الكامل على ميزان المراجعة ومن ثم يصعب اكتشافه. ولكن ستؤثر الأخطاء الناتجة عن الحذف الجزئي على ميزان المراجعة ويمكن اكتشافها بسهولة

ج - أخطاء التكرار :وتعني تكرار قيد عملية معينة بدفتر اليومية، ومن ثم تكرار ترحيلها إلى حسابات دفتر الأستاذ.

- **مثال 1**: تم تسجيل البضائع المباعة للسيد X مرتين في السجلات الأولية. هذا الخطأ سوف لا يؤثر على ميزان المراجعة.
- **مثال 2 :** ترحيل البضائع المباعة للسيد X مرتين في حساب السيد X هذا الخطأ سوف يؤثر على ميزان المراجعة

د - أخطاء متكافئة :وهي الأخطاء التي تعوض بعضها البعض، حيث يمحو خطأ ما أثر خطأ آخر، مما يحافظ على توازن ميزان المرجعة رغم وقوع أخطاء، وقد تحدث هذه الأخطاء إما أثناء التسجيل أو ترحيل الحسابات إلى دفتر الأستاذ.

- **مثال**: تم ترحيل حساب احمد المدين بمبلغ 10000 دينارالى حساب الاستاذ بقيمة 1000 وبالمثل ، تم ترحيل حساب ابراهيم الدائن بمبلغ 10000 إلى حساب الاستاذ بقيمة 1000 دينار. هذان الخطأان يبطلان تأثير بعضهما البعض. ومن ثم فهم يعوضون الخطأ.

ح- أخطاء فنية او أخطاء المبدأ : وتقع هذه الأخطاء نتيجة عدم إلمام المحاسب بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- **مثال:** تم سحب مبلغ 10000 دينار من قبل صاحب المشروع التجاري لغرض الاستخدام الشخصي وتم التعامل مع هذه العملية على انها مصروفات تخص المشروع التجاري، في حين تقضي المعالجة السليمة لها باعتبارها مسحوبات شخصية تؤدي إلى انخفاض رأس مال المشروع التجاري.

التدقيق Auditing
الأخطاء المحاسبية وطرق تصحيحها مع الأمثلة

- **مثال : 1 : في 2\25 تم سداد مرتبات الموظفين التي تبلغ 16 مليون نقداً، وقد سجلت هذه العملية بالخطأ**

من ح\ الصندوق الى ح\ المرتبات	16000,000 16000,000

- **في هذه الحالة يتم تصحيح الخطأ كما يلي :**
- **1- التصحيح بالطريقة المطولة :**
- **إلغاء القيد الخطأ**

من ح\ المرتبات الى ح\ الصندوق	16000,000 16000,000

إثبات القيد الصحيح

من ح\ المرتبات الى ح\ الصندوق	16000,000 16000,000

2 التصحيح بالطريقة المختصرة :

من ح\ المرتبات الى ح\ الصندوق	32000,000 32000,000

مثال 2 في 3\1 تم شراء أثاث بملغ 58000 بشيك وقد سجلت هذه العملية بالخطأ

من ح\ الاثاث الى ح\ البنك	85000 85000

في هذه الحالة يتم تصحيح الخطأ كما يلي

- 1- التصحيح بالطريقة المطولة :
- - إلغاء القيد الخطأ

من ح\ البنك الى ح\ الاثاث	85000 85000

- - إثبات القيد الصحيح

من ح\ الاثاث الى ح\ البنك	58000 58000

2 التصحيح بالطريقة المختصرة :

من ح\ البنك الى ح\ الاثاث	27000 27000

مثال 3 تم شراء بضاعة بالأجل بمبلغ 52000 دينار وقد سجلت هذه العمليه بالخطأ

من ح\ المشتريات الى ح\ الدائنون	52000 25000

في مثل هذه الحالة يلاحظ أن الخطأ في طرف واحد من القيد وبالمبلغ فقط، *وبالتالي لا يمكن تصحيحه بالطريقة المختصره*، وفقط يتم تصحيحه بالطريقة المطولة .1- التصحيح بالطريقة المطولة :

- - إلغاء القيد الخطأ

من ح\ الدائنون الى ح\ المشتريات	25000 52000

- - إثبات القيد الصحيح

من ح\ المشتريات [illegible]	52000 [illegible]

محاضرة 5

الاحتيال Fraud: يشير مصطلح "الاحتيال" إلى البيان الخاطئ المتعمد او الاختلاس. وينطوي في الأساس على الخداع بغرض الحصول على أي ميزة غير مشروعة.

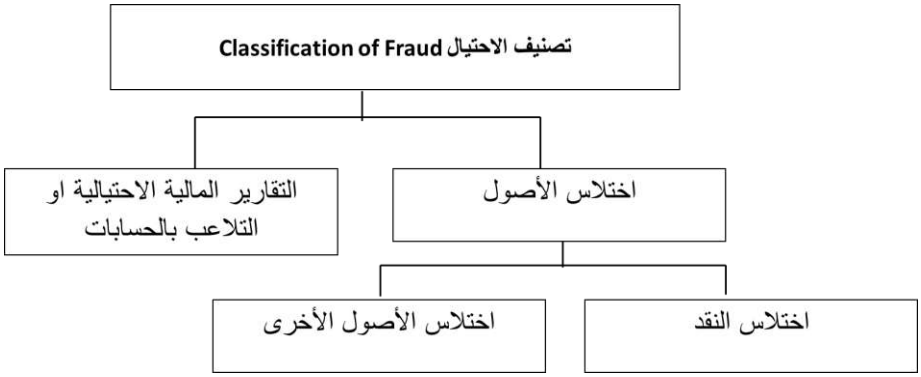

اختلاس الأصول : يشير إلى سرقة أو اختلاس أصول الوحدة الاقتصادية مثل النقد أو البضائع

اختلاس النقد: قد يتم بالطرق التالية:

(أ) **إيصالات الاختلاس** ، مثل اختلاس التحصيل من العملاء ، تحويل استرداد الديون المعدومة إلى حسابات شخصية.

(ب) تسجيل المدفوعات إلى حسابات وهمية ، مثال ذلك المدفوعات لموردين وهميين ، مدفوعات للموظفين الوهميين ، وتسجيل نفقات وهمية

اختلاس الأصول الأخرى: قد يتم بالطرق التالية غير النقدية مثل بعض الحالات التالية

(أ) سرقة الأصول المادية ، مثل - سرقة المخزون من المتجر ، وسرقة الخردة لإعادة البيع.

(ب) سرقة الملكية الفكرية ، على سبيل المثال - إفشاء الأسرار التكنولوجي للمنافسين لتحقيق مكاسب شخصية..

(ج) استخدام أصول المنظمة للاستخدام الشخصي ، مثل - استخدام أصول المنظمة كضمان لقرض شخصي.

التقارير المالية الاحتيالية او التلاعب بالحسابات: أنها تنطوي على بيان غير صريح ومقصود بما في ذلك حذف العملية أو عدم الإفصاح في البيانات المالية للاحتيال على مستخدمي البيانات المالية.

تدقيق الميزانية العمومية Balance Sheet Audit: هو تقييم لصحة جميع المعلومات الموجودة في الميزانية العمومية للمؤسسة

أهداف إجراء تدقيق الميزانية العمومية

تتضمن أهداف مراجعة الميزانية العمومية ما يلي:

1. للتأكد من أن جميع الأصول مدرجة في الميزانية العمومية بقيمتها الصحيحة.

2. لضمان أن يتم دمج جميع الالتزامات بقيمتها المناسبة.

3. للتأكد من أن الأصول المعروضة في الميزانية العمومية هي في الواقع مملوكة من قبل المنظمة.

4. لإثبات أن جميع البنود معترف بها بشكل صحيح في البنود الرأسمالية والإيرادات ومعاملتها وفقًا لذلك.

5. للتأكد من اتباع مبادئ المحاسبة المعمول بها لإعداد الميزانية العمومية.

التدقيق المعياري Standard Audit: يشير هذا المصطلح إلى الفحص التفصيلي لبعض المواد أو العناصر المهمة في الدفاتر والسجلات المحاسبية وتطبيق فحوصات الاختبار المناسبة على البنود المتبقية على أساس معايير المراجعة بشرط وجود نظام فحص داخلي مناسب.

مزايا التدقيق المعياري

1. برامج التدقيق المعياري مصممة بشكل مناسب بناءً على مراجعة المعايير.

2. تقترح بيانات المراجعة نهج وتقنيات المراجعة التي يجب اتباعها.

3. إجراءات المراجعة تسترشد بالكامل بمعايير المراجعة ، فلا يوجد نطاق لها في اي تواطؤ بين المدقق وموظفي العميل.

تدقيق النظام System Audit: تدقيق النظام هو شكل من أشكال التدقيق الذي يفحص مدى كفاية وفعالية النظام المحاسبي السائد في المنظمة ويمكّن السلطة من تدابير اتخاذ القرار المناسب لتصميم نظام محاسبة مناسب. إذا كان نظام الحسابات الحالي وجدت غير فعالة، يجب أن يتغير نظام المحاسبة في المنظمة استجابة للتغيرات في الاقتصاد الاجتماعي والمتطلبات البيئية والتنظيمية.

مزايا تدقيق النظام

1. يقترح تدقيق النظام التغييرات اللازمة في نظام المحاسبة لجعله أكثر فائدة وذات صلة.

2. يضمن توليد جميع المعلومات المطلوبة من قبل أصحاب المصلحة من خلال اقتراح مراجعة النظام الحالي

3. نظام التدقيق يمنع تكرار الأخطاء والاحتيال بسبب عدم الكفاءة في نظام المحاسبة.

4. إنه ديناميكي وبالتالي يحافظ على تحديث نظام المحاسبة.

تدقيق المعالجات الالكترونية للبيانات Electronic Data Processing . :

تدقيق المعالجات الالكترونية للبيانات هو تحليل لأنظمة الكمبيوتر والمعلومات الخاصة بالمنظمة من أجل تقييم موثوقية أنظمة الإنتاج وكذلك الثغرات الأمنية المحتملة. وايضا إنها المراجعة لجميع أصول نظام المعلومات ، للتأكد من أنها مؤمنة بشكل كاف ضد نقاط الضعف والكوارث الطبيعية والتاكد من انها تعمل بشكل أفضل لحماية الأصول وتوليد البيانات في الوقت المحدد والحفاظ على سلامة هذه البيانات.

محاضرة 6

التدقيق من ناحية الغطاء يصنف الى

1. **التدقيق الكامل** 2. **التدقيق الجزئي**

التدقيق الكامل : هو إجراء فحص دقيق وشامل للبيانات المالية والسجلات المحاسبية والضوابط الداخلية للمؤسسة التي يتم تدقيقها.

مزايا التدقيق الكامل

1. تكون فرص حدوث الأخطاء والاحتيال ضئيلة
2. الضغط المعنوي على الموظفين حيث يتم فحص جميع عناصر السجلات على نطاق واسع ، وبالتالي لا يمكن للموظفين الهروب من أي مخالفة على الإطلاق. وهكذا يظلون دائمًا تحت الضغط المعنوي.

3. مناسب للمخاوف الصغيرة مع عدد محدود من المعاملات.

4. تقرير التدقيق الكامل يعد أكثر موثوقية ، لانه يتم من خلال الفحص الشامل لجميع العناصر

مساوئ التدقيق الكامل

1. يستغرق الكثير من الوقت.
2. التأخير في نشر الحسابات المدققة في حالة المراجعة الكاملة
3. غير مناسب للمخاوف الكبيرة هذا الشكل من التدقيق ليس عمليًا بالنسبة للكثير المنظمات

التدقيق الجزئي: هو التدقيق الذي يتم إجراؤه بناءً على بعض السجلات المحددة أو أي جزء محدد من دفاتر الحسابات إما لكامل السنة المحاسبية أو أي جزء منها. وبالتالي فهي محددة الغرض ومحدودة في نطاقها.

قد تقرر المنظمة إجراء تدقيق لأي من هذه المعاملات مثل المعاملات التجارية الخاصة بالنقد والمدين والدائن والأسهم وما إلى ذلك . لذلك يجب على المدقق إجراء تدقيق لهذه المعاملات المنصوص عليها في الاتفاقية فقط والتوقيع على تقرير الذي ينص على أن التدقيق هو "تدقيق جزئي". إذا تم ذكر ذلك ، فلن يكون مسؤولاً عن أي خسارة ناتجة عن استخدام التقرير كتقرير تدقيق كامل.

<u>مزايا التدقيق الجزئي</u>

1.أقل تكلفة لأن المراجعة تتم في مناطق مشبوهة فقط.

2.الكشف المبكر عن عمليات الاحتيال والأخطاء

3.يقدم اقتراحات مفيدة بعد التحقق من دفاتر الحسابات في منطقة معينة التي تزيد من كفاءة الموظفين.

<u>مساوئ التدقيق الجزئي</u>

1.لا يمكن تقديمها من قبل منظمة ومدقق حسابات كدليل على التدقيق لأنها تفتقر إلى الدعم القانوني.

2.يتم إجراء التدقيق الجزئي فقط لغرض السيطرة لأنه لا يظهر المركز المالي الحقيقي والعادل لمنظمة ما.

3.المراجعة الجزئية ليست مراجعة قانونية. لذلك ، لا يزال التدقيق النهائي إلزاميًا

من ناحية الهيكل التنظيمي يصنف التدقيق الى

1. **التدقيق القانوني**
2. **التدقيق الغير قانوني**

التدقيق القانوني Statutory Audit: هو تدقيق البيانات المالية من قبل مدققين مستقلين للبيانات المالية للمنظمة كالتزام بالقانون المحلي الذي تعمل به المنظمة الذي يكون الزاميأ بموجب القانون

التدقيق الغير قانوني Non-statutory Audit: هو التدقيق الذي لا يشترطه القانون أو أي سلطة تنظيمية يتم تنفيذه بناءً على إرادة المنظمة أو في بعض الحالات للالتزام بالسياسات الداخلية للمنظمة من أجل تعزيز موثوقيتها

الفرق بين التدقيق القانوني والتدقيق غير القانوني

Differences between Statutory Audit and Non-statutory Audit

	التدقيق القانوني	التدقيق الغير قانوني
1	إلزامي	إنه طوعي
2	يحدده النظام الأساسي أو القانون ذي الصلة نطاق العمل.	يحدده صاحب العمل أو الشركاء في نطاق العمل.
3	تحديد المؤهل الأكاديمي أو المهني للمدقق.	لا يشترط في المدقق امتلاك أي مؤهلات أكاديمية أو مهنية.
4	يحدد النظام الأساسي صلاحيات وحقوق وواجبات مدقق الحسابات.	يتم الاتفاق بين المدقق والمكتب يقرر هذه الأمور.
5	يتمتع المدقق باستقلالية في الحالة والسلوك.	لا يتمتع المدقق بهذه الاستقلالية
6	يتم نشر تقرير التدقيق للجمهور	يتم إطلاع أصحاب العمل أو الشركاء على تقرير التدقيق.

محاضرة 7

تصنيف التدقيق من الناحية الموضوعية

التدقيق الإداري

يشير التدقيق الإداري إلى تقييم مستقل ومنهجي لجميع جوانب الإدارة في المنظمة. وبناءً عليه ، فإن الهدف من التدقيق الإداري هو مساعدة الإدارة في أداء واجباتها بشكل فعال من خلال تحديد أوجه القصور المحتملة في مستويات الإدارة المختلفة وبالتالي التوصية بالإجراءات التصحيحية الممكنة التي تساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة الإدارة.

التدقيق الضريبي

يشير التدقيق الضريبي على أنه فحص للسجلات المالية لتقييم صحة حساب الربح الخاضع للضريبة ، لضمان الامتثال لأحكام قانون ضريبة الدخل.

التدقيق البيئي: هو تقييم مستقل للسياسة والمبادئ والأنظمة والإجراءات والممارسات والأداء ، وغيرها من عناصر الأعمال المتعلقة بالبيئة. حيث إنه تقييم حاسم لتأثير عمليات المنظمة على البيئة. علاوة على ذلك ، فإنه يفحص أيضًا الامتثال للسياسات والمعايير والقوانين البيئية ويساعد التدقيق البيئي الإدارة والهيئات التنظيمية على تحديد التعديلات المطلوبة في سياساتهم وسلوكهم لتعزيز بيئة مستدامة.

الفحص الداخلي: هو جزء من الرقابة الداخلية اي إنها في الأساس عملية ترتيب واجبات مختلف الموظفين في الشركة بطريقة يتم فيها فحص عمل الفرد تلقائيًا من قبل فريق العمل التالي أثناء أداء واجباته. ونتيجة لذلك ، يتم اكتشاف أي خطأ ارتكبه الموظفون السابقون وتصحيحه تلقائيًا ويتم منع عمليات الاحتيال بسهولة.

على سبيل المثال ، في حالة وجود معاملة مثل شراء مواد للإنتاج ، قد يقوم أحد الموظفين بتجميع مذكرة طلب المواد ، وقد يقوم موظف آخر (مثل مدير الشراء) بوضع أمر الشراء ، وقد يتلقى الموظف التالي (على سبيل المثال أمين المخزن) البضائع ، يتحقق من ذلك مع الفاتورة وكذلك أمر الشراء وسجله في بطاقة المخزون بينما قد يدخل آخر (المحاسب) المعاملة في دفتر الأستاذ في المتاجر وقد يدفع آخر (أمين الصندوق) الفاتورة بعد الموافقة عليها من قبل قسم المالية. نتيجة لذلك ، يمكن اكتشاف الخطأ أو الاحتيال المرتكب على أي مستوى من قبل فريق العمل التالي بسرعة وسهولة.

الفحص الداخلي: هو جزء من الرقابة الداخلية اي إنها في الأساس عملية ترتيب واجبات مختلف الموظفين في الشركة بطريقة يتم فيها فحص عمل الفرد تلقائيًا من قبل فريق العمل التالي أثناء أداء واجباته. ونتيجة لذلك ، يتم اكتشاف أي خطأ ارتكبه الموظفون السابقون وتصحيحه تلقائيًا ويتم منع عمليات الاحتيال بسهولة.

على سبيل المثال ، في حالة وجود معاملة مثل شراء مواد للإنتاج ، قد يقوم أحد الموظفين بتجميع مذكرة طلب المواد ، وقد يقوم موظف آخر (مثل مدير الشراء) بوضع أمر الشراء ، وقد يتلقى الموظف التالي (على سبيل المثال أمين المخزن) البضائع ، يتحقق من ذلك مع الفاتورة وكذلك أمر الشراء وسجله في بطاقة المخزون بينما قد يدخل آخر (المحاسب) المعاملة في دفتر الأستاذ في المتاجر وقد يدفع آخر (أمين الصندوق) الفاتورة بعد الموافقة عليها من قبل قسم المالية. نتيجة لذلك ، يمكن اكتشاف الخطأ أو الاحتيال المرتكب على أي مستوى من قبل فريق العمل التالي بسرعة وسهولة.

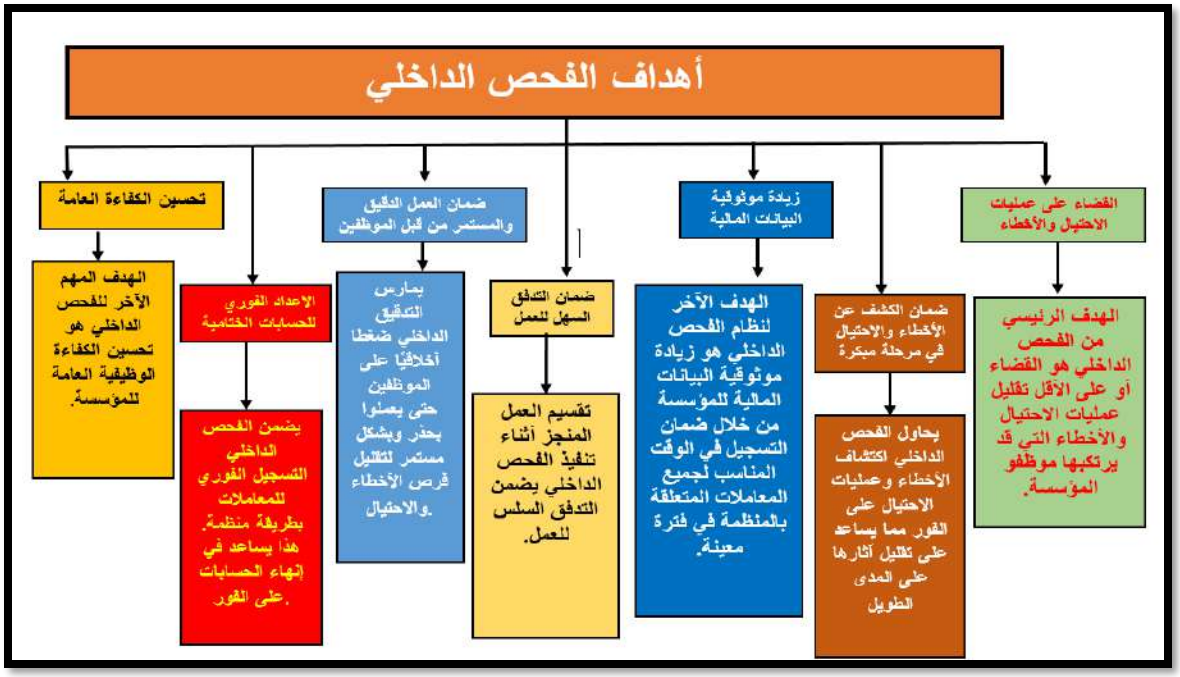

مزايا نظام الفحص الداخلي

(1) يوفر الوقت والتكلفة إذا كان نظام الفحص الداخلي فعالاً ، يمكن للمدقق تطبيق فحص اختياري بدلاً من فحص دفاتر الحسابات بالتفصيل. لذلك ، يمكنه توفير وقته وعمله مما يوفر التكلفة في نفس الوقت.

(2) تحسين جودة أعمال المراجعة عندما يكون الفحص الداخلي سليمًا ، يمكن للمدقق تخصيص المزيد من الوقت لتقييم المجالات الحرجة.

عيوب نظام الفحص الداخلي

(1) **الاعتماد على الآخرين:** بموجب نظام الفحص الداخلي ، يعتمد الموظف على موظف آخر يتدفق منه العمل. لذلك ، لضمان إجراء العمل بأكمله في الوقت المناسب ، قد يضطر المرء إلى الإسراع وبالتالي ارتكاب خطأ.

(2) **الصراع بين الموظفين:** بموجب نظام الفحص الداخلي ، بمجرد فحص العمل الذي يؤديه أحد الموظفين بواسطة موظف آخر واكتشاف أي خطأ أو احتيال ، قد ينشأ تضارب بين الموظفين.

محاضرة 8

- **التدقيق الداخلي :** هو مراجعة للعمليات والسجلات ، يتم إجراؤها أحيانًا بشكل مستمر داخل الشركة من قبل موظفين معينين بشكل خاص.

يقدم التدقيق الداخلي عددًا من المزايا ، مثل -

(1) مساعدة الإدارة على تنفيذ مختلف الخطط.

(2) اكتشاف ومنع الأخطاء والاحتيال

(3) الحد من الهدر من خلال تحديد مجالات الضعف والقصور.

(4) يضمن المدقق الداخلي توفير الأمان المناسب للأصول.

(5) يساعد في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة وبالتالي يساعد في زيادة كفاءة المنظمة.

بعض المساوئ للتدقيق الداخلي تتمثل في بعض القيود مثل:

(1) يكون مكلف.

(3) من الصعب بالفعل على المؤسسات الصغيرة إجراء التدقيق الداخلي لانها مكلفة

(4) قد يحدث تعيين شخص أقل تأهيلًا كمدقق داخلي

(5) يتم إعداد تقرير التدقيق الداخلي من قبل المدقق الداخلي الذي هو في الأساس من موظفي المنظمة. لذلك، هناك احتمال ألا يقوم دائمًا بالإبلاغ عن الحقيقة الفعلية من أجل إنقاذ زملائه في المنظمة

الاختلافات بين الفحص الداخلي والتدقيق الداخلي

نقاط التميز	فحص داخلي	التدقيق الداخلي
الطبيعة	**تعمل بشكل تلقائي ومتزامن مع تنفيذ الصفقة**	**إنها ليست عملية تلقائية وتعمل بعد إجراء الصفقة**
الوظيفة	**يتم فحص عمل أحد الموظفين تلقائيًا من خلال عمل موظف آخر.**	**إنها مراجعة مستمرة للسجلات بشكل مستقل**
النشاط	**يمنع حدوث الأخطاء وعمليات الاحتيال.**	**يخلق ضغطا معنويا على الموظفين لعدم ارتكاب الأخطاء والاحتيال**

العاملين	**لتشغيل هذا النظام ، لا يلزم وجود مجموعة منفصلة من الموظفين.**	**لإجراء التدقيق الداخلي ، يتم تشكيل قسم منفصل.**
الهدف	**الهدف من الفحص الداخلي هو منع الأخطاء وعمليات الاحتيال والكشف المبكر عنها.**	**التحقق من الكفاءة التشغيلية هو الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي.**
الاهمية	**يهتم بتنفيذ العمل بكفاءة وفعالية**	**يهتم بالتقييم والتأكد من موثوقية السجلات**

محاضرة 9

الخطوات الرئيسية في عملية التدقيق

توجد مجموعة من الاجراءات قبل البدء بعملية التدقيق وتتضمن الخطوات التالية

1. وضع خطة التدقيق
2. الحصول على فهم للعميل وبيئته ، بما في ذلك الرقابة الداخلية
3. تقييم مخاطر التحريف وتصميم مزيد من إجراءات المراجعة
4. تنفيذ مزيد من إجراءات التدقيق
5. أكمال التدقيق
6. إبداء الرأي الفني وإصدار تقرير التدقيق

1. وضع خطة التدقيق

تعتبر الخطوة الأولى في عملية التدقيق هي عملية وضع خطة التدقيق، لذلك يجب أن ندرك أن الأجزاء المهمة من عملية خطة التدقيق لا يمكن إكمالها حتى يكون لدى المدققين فهم كافٍ للعميل وبيئته ، بما في ذلك الرقابة الداخلية. لذلك ، في المراجعة الأولى للعميل الجديد ، سيتم تنفيذ الكثير من عملية التخطيط بعد أن يحصل المدققون على هذا الفهم ، كما هو موضح في المرحلة الثانية. في تدقيق العميل المستمر ، سيكون المدققون قد اكتسبوا الفهم المطلوب ، وبالتالي ، قد يقومون بمعظم التخطيط في بداية المراجعة

2. الحصول على فهم للعميل وبيئته ، بما في ذلك الرقابة الداخلية

في هذه المرحلة من التدقيق ، يحاول المدققون الحصول على فهم شامل للعميل وبيئته ، بما في ذلك أهدافه واستراتيجياته ومخاطر الأعمال ذات الصلة ، والطريقة التي تقيس بها الإدارة الأداء المالي. يساعد هذا الفهم مدققي الحسابات على تحديد أرصدة الحسابات والمعاملات والإفصاحات ذات المخاطر العالية للتحريف الجوهري.

3. تقييم مخاطر التحريف وتصميم مزيد من إجراءات المراجعة

المدققين ياخذون بنظر الاعتبار المخاطر الرقابية من تحليل وتصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لتحديد ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية يبدو مناسبًا لمنع أو اكتشاف وتصحيح الأخطاء الجوهرية.

على سبيل المثال ، إذا كان المدققون يعتقدون أن المخاطر جوهرية وأعلى بالنسبة لمنطقة مهمة وأن الرقابة الداخلية ضعيفة (أي أن مخاطر الرقابة عالية) ، فسوف يقومون بتقييم مخاطر التحريف الجوهري على أنها عالية. من ناحية أخرى ، إذا تم تقييم المخاطر الجوهرية على أنها منخفضة ويبدو أن الضوابط قادرة على منع أو اكتشاف وتصحيح التحريفات ، فقد يقرر المدققون إجراء اختبارات على أدوات الرقابة لدعم تقييم أن مخاطر الرقابة منخفضة. إذا كانت تلك الاختبارات تشير إلى أن أدوات الرقابة تعمل بكفاء ، فقد يستنتج المدققون أن مخاطر الأخطاء الجوهرية منخفضة.

4. تنفيذ مزيد من إجراءات التدقيق

تتم إجراء مزيد من إجراءات التدقيق مثل إجراءات المراجعة الإضافية لمجموعة من الاختبارات الإضافية للضوابط والإجراءات الموضوعية المتعلقة بأرصدة الحسابات والمعاملات والإفصاحات.

على سبيل المثال ، إذا كانت الاختبارات الموصوفة في الفقرة السابقة تشير إلى أن قسم المحاسبة لا يأخذ في الحسبان بشكل فعال التسلسل الرقمي لمستندات الشحن ، وعليه يجب أن يكون المدققون في حالة تأهب لاحتمال وجود أخطاء في إيرادات المبيعات والحسابات المستحقة القبض وتكلفة البضائع المباعة والمخزونات

5. أكمال التدقيق

يتم تقييم نتائج المراجعة الشاملة للوصول إلى استنتاج بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تتبع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا

6. إبداء الرأي الفني وإصدار تقرير التدقيق

الخطوة النهائية في العملية هي إصدار تقرير التدقيق بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في الخطوات السابقة.

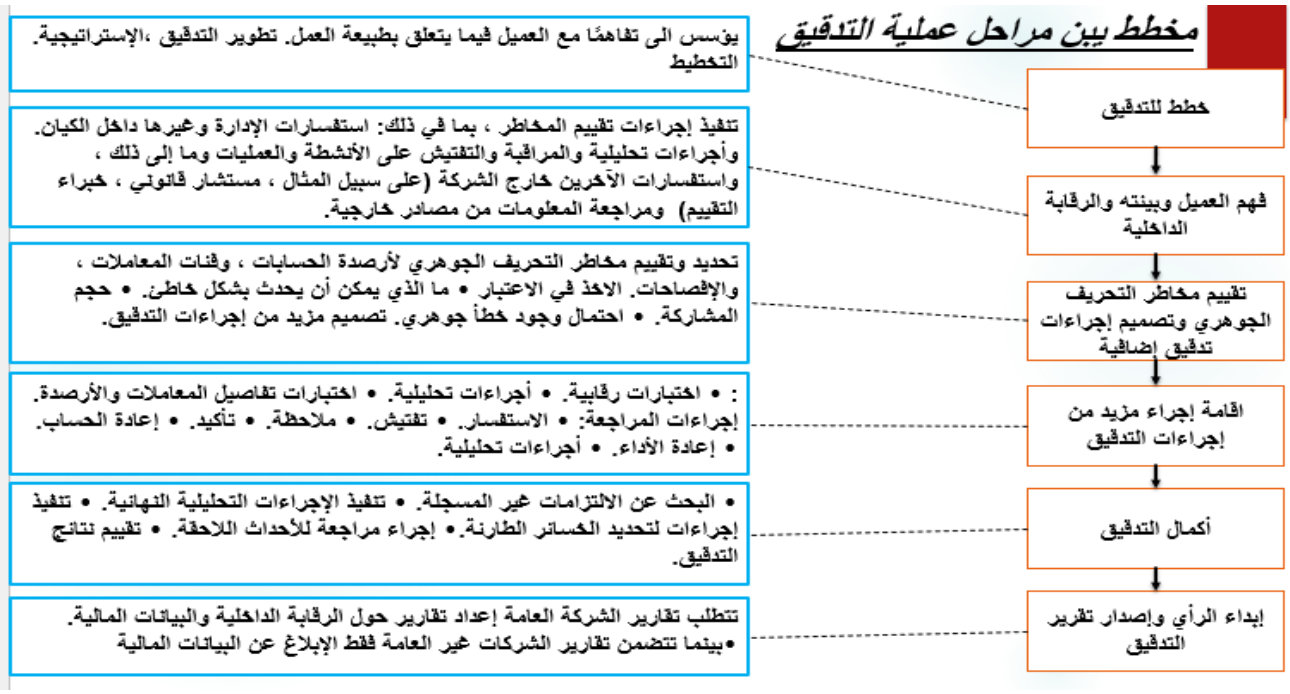

محاضرة 10

عينات التدقيق

في حالة وجود مؤسسة كبيرة ذات نظام رقابة داخلي مناسب ساري المفعول ، ليس من المجدي ولا من المرغوب فيه التحقق من كل معاملة للوصول إلى نتيجة تتعلق بالإفصاح عن البيانات الحقيقية والعادلة للأداء المالي والوضع.

يجب على المدقق ، في مثل هذه الحالة ، أن يقوم بإجراء فحص جزئي لتكوين رأيه. ومع ذلك ، فإن نجاح فحص الأجزاء يعتمد إلى حد كبير على الاختيار المناسب للعينة ومن ثم ، فمن الضروري أن يكون لدى المدقق المعرفة الكافية فيما يتعلق بتقنية أخذ العينات.

بمعنى آخر ، أخذ عينات التدقيق هو عملية اختيار عدد محدود من المعاملات من إجمالي المعاملات لفئة معينة باستخدام أساس معقول وتطبيق إجراءات التدقيق على المعاملات المختارة لتكوين رأي حول كل الفئة.

الحاجة أو الأهمية لأخذ عينات التدقيق تكون للأسباب التالية:

(1) تقليل عبء العمل: يؤدي أخذ العينات بعناية إلى تقليل عبء عمل المدقق دون المساس بجودة المراجعة.
(2) يوفر الوقت والتكلفة: تدقيق المنظمات او الشركات على أساس المعاملات المختارة يوفر بشكل كبير الوقت والتكلفة.
(3) تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية
يتأثر قرار المدقق فيما يتعلق بحجم العينة المثالية وطريقة الاختيار إلى حد كبير بنتيجة تقييم الرقابة الداخلية. في هذا الاجراء، إذا تم تحديد أي ضعف في نظام الرقابة الداخلية ،، يمكن إخطار الإدارة على الفور لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

(4) موثوقية النتائج : اخذ عينات التدقيق على أساس أساليب أخذ عينات الإحصائية تنتج نتائج تكون قريبة من الواقع.

(5) يتيح المزيد من الوقت لعمليات التدقيق المبتكرة: أخذ عينات التدقيق تقلل بشكل كبير من متطلبات الفحص الروتيني لجميع البنود ، فإن المدقق يحصل على مزيد من الوقت للانخراط في عمليات التدقيق المبتكرة مثل الإجراء التحليلي الذي يعتبر أكثر فعالية في تحديد المخالفات.

العوامل التي يجب مراعاتها عند أخذ عينات التدقيق

يتطلب تصميم عينة التدقيق مراعاة العوامل التالية:

(1) الهدف من التدقيق: يجب على المدقق أثناء تصميم عينة التدقيق أن يأخذ في الاعتبار الغرض الذي يتعين تحقيقه وإجراءات المراجعة أو مجموعة إجراءات المراجعة الأنسب لتحقيق هذا الغرض.

(2) طبيعة مجتمع العينة: يجب على المدقق أيضًا مراعاة مجتمع العينة ، أي درجة تجانس عناصرها ستساعد هذه المعرفة المدقق على اختيار طريقة اختيار العينة المناسبة.

(3) كفاية الرقابة الداخلية: يجب على المدقق أيضا تقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. في حالة وجود نظام رقابة داخلي غير ملائم أو غير فعال ، يجب أن يكون حجم العينة كبير وأساسي حتى تكون ممثلة عن كافة العمليات.

(4) أهمية العناصر: قد تكون بعض عناصر العمليات غير جوهرية بحيث لا يؤدي أي خطأ مرتبط بها إلى تغيير النتائج النهائية بشكل جوهري. يمكن تجنب مثل هذه العناصر.

(5) مخاطر أخذ العينات: يجب تصميم عينة التدقيق بحيث تحافظ على مخاطر أخذ العينات ضمن الحد المقبول.

(6) مخاطر عدم أخذ العينات : يجب على المدقق توخي العناية الواجبة لتجنب أي تحيز شخصي (يُعرف بمخاطر عدم أخذ العينات) أثناء جمع بيانات العينة وتحليلها.

منهج أخذ العينات

يوجد نهجان أو تقنيتان لأخذ العينات. هي

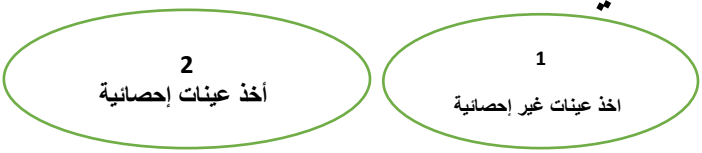

يعود القرار بشأن استخدام أخذ العينات الإحصائية أو أخذ العينات غير الإحصائية إلى المدقق نفسه ، ولا يعد حجم العينة أبدًا معيارًا صالحًا للتمييز بين الاثنين. علاوة على ذلك ، يجب أن يتذكر المدقق دائمًا أنه مهما كان أسلوب أخذ العينات ، يجب أن تكون العينة ممثلة ، وإلا فإن الهدف الأساسي لأخذ العينات سيظل غير محقق.

1. **اخذ عينات غير إحصائية**

بموجب هذه التقنية ، يتم تحديد حجم العينة وتكوينها بناءً على خبرة المدقق ومعرفته ولا يتم تطبيق أي أداة إحصائية لتحديد العينة. لذلك ، قد يختلف معيار اختيار العينة في هذه الطريقة من منظمة إلى أخرى أو من وقت لآخر.

هذه الطريقة بسيطة للغاية وسهلة التنفيذ. هذا لا يتطلب أي معرفة متخصصة بالإحصاء وبالتالي ، من السهل فهمه. ومع ذلك، فهي تستند بالكامل إلى حكم المدقق الخاص وبالتالي ، قد تعاني من التحيز الشخصي ونقص الموضوعية.

2. **اخذ عينات إحصائية**

هذا النهج أكثر علمية ولا يعتمد على الحكم الشخصي للمدقق. بدلا من ذلك ، فإنه يطبق قوانين الاحتمالات الرياضية في تحديد حجم العينة المناسب في ظروف مختلفة.

يعد هذا النهج مفيدًا للغاية عندما يكون لدى مجتمع العينة المراد اختبارهم عدد كبير من المعاملات المماثلة أو عندما تتطلب المعاملات اختبار الامتثال.

ينتج عن أخذ العينات الإحصائية نتائج أكثر دقة ويوفر أساسًا موضوعيًا للاختيار. ومع ذلك ، فإن التطبيق السليم لهذه التقنية يتطلب معرفة متخصصة.

محاضرة 11

انواع الاراء المعبر عنها في التقرير

يعد مراقب الحسابات الخارجي المستقل التقرير عن مراجعة القوائم المالية للشركة وقد يضطر وفق ظروف العمل ابدأ الرأي عن القوائم و الإفصاح في تقريره ليظهر التقرير به بعض الآراء التالية:

1. **الرأى بدون تحفظ (رأي نظيف)"Unqualified Opinion"**
2. **الرأي بتحفظ (رأي مقيد) "Qualified Opinion"**
3. **الرأي السلبي (المعاكس) "Adverse Opinion"**
4. **الامتناع عن إبداء الرأي "Disclaimer's Opinion"**

وكمثال على ذلك عدم تمكين المراقب من الاتصال بالعملاء عن طريق ارسال مصادقات ليتحقق من من صحة الأرصدة مع الشركة موضوع المراجعة والفحص في تلك الحالة لابد ان يوضح ذلك في تقريره على النحو التالي

الامتناع عن إبداء الرأي"Disclaimer's Opinion"

نظرا لان المراقب لا يستطيع ان يعطى رأياً فنياً عن القوائم المالية موضوع المراجعة لوجود قيود فرضت عليه من قبل ادارة الشركة حالت دون مباشرته لعمله ، يقدم المراجع راي معاكس في حالة كان هناك تحريف مادى جوهرى. كذلك يقدم المراجع رأي متحفظ في حال حدوث احداث لها اثر على القوائم المالية كمثال لذلك عدم كفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكذلك عدم تكوين مخصص لالتزامات على الشركة.

1. الرأى بدون تحفظ (رأي نظيف)"Unqualified Opinion"

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين – شركة:

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة والتى تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة في2013/12/31م وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة المتبعة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (1) الى (45)

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة:

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الغش او الخطأ واختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة وفقا للظروف.

مسؤولية مراجع الحسابات:

ان مسؤوليتنا هى ابداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استنادا الى اعمال المراجعة التى قمنا بها تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة الدولية والتى تتطلب منا الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ اعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تتضمن اعمال المراجعة القيام بإجراءات للحصول على أدلة مراجعة ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة تستند الإجراءات المختارة الى تقدير مراجع الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناشئة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وذلك لغرض تصميم اجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الشركة تتضمن المراجعة كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التى حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

الرأي:

في رأينا ان القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد لشركة كما في2013/12/31م وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما وتتفق مع متطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.

المراقب

2. الرأي بتحفظ (رأي مقيد)"Qualified Opinion"

تقرير غير نظيف (به تحفظات)

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين – شركة:

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة والتى تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة في2013/12/31م وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة المتبعة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (1) الى (45)

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة:

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الغش او الخطأ واختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة وفقا للظروف.

مسؤولية مراجع الحسابات:

ان مسؤوليتنا هى ابداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استنادا الى اعمال المراجعة التى قمنا بها تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة الدولية والتى تتطلب منا الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ اعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تتضمن اعمال المراجعة القيام بإجراءات للحصول على أدلة مراجعة ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة تستند الإجراءات المختارة الى تقدير مراجع الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناشئة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وذلك لغرض تصميم اجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الشركة تتضمن المراجعة كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التى حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

أساس الرأي المتحفظ:

قامت الادارة خلال السنة بجرد مخزون قطع الغيار واجراء تسويات لمطابقة رصيد الجرد مع رصيد السجلات وقد اشتملت التسويات المنفذة على عمليات اضافة وحذف وتعديل لقيم لعدد من قطع الغيار وذلك بناء على اجتهاد الادارة بالاضافة الى ما تقدم فقد اظهر تقرير الادارة وجود قطع غيار قديمة وغير قابلة للاستخدام بمبلغ (2) مليون دولار امريكى لم يتم استبعادها من السجلات حتى2013/12/31م.

الرأي المتحفظ:

في رأينا باستثناء تأثير ما ورد اعلاه ان القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد لشركة كما في2013/12/31م وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية كما وتتفق مع متطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.

المراقب

3. تقرير سلبي الرأي السلبي (المعاكس) "Adverse Opinion"

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين – شركة:

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة والتى تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة في2013/12/31م وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة المتبعة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (1) الى (45)

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة:

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الغش او الخطأ واختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة وفقا للظروف.

مسؤولية مراجع الحسابات:

ان مسؤوليتنا هى ابداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استنادا الى اعمال المراجعة التى قمنا بها تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة الدولية والتى تتطلب منا الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ اعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تتضمن اعمال المراجعة القيام بإجراءات للحصول على أدلة مراجعة ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة تستند الإجراءات المختارة الى تقدير مراجع الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناشئة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وذلك لغرض تصميم إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الشركة تتضمن المراجعة كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية الموحدة **بما اننا لم نقم بتنفيذ عملية التدقيق فاننا لم نقم بإبداء رأي تدقيقي.**

أساس الرأي السلبي:

ان البيانات المالية للشركة في2013/12/31م لا تعكس البيانات المالية الموحدة للشركات التابعة وان الاستثمارات فيها قد احتسبت على أساس الكلفة وحسب المعايير الدولية للمحاسبة فانه يتطلب توحيد البيانات المالية للشركات التابعة.

الرأي السلبي:

في رأينا واستنادا على عملية المراجعة وبسبب كون الامر الذى تم شرحه في الفقرة السابقة ذا تأثير شامل على البيانات المالية فان البيانات المالية المرفقة لا تعبر بصورة حقيقية وعادلة (او لا تمثل بعدالة من كافة النواحى الجوهرية) وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة.

المراقب

4. تقرير الامتناع عن إبداء الرأي "Disclaimer's Opinion"

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين – شركة:

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة والتى تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة في2013/12/31م وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة المتبعة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (1) الى (45).

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة:

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الغش او الخطأ واختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة وفقا للظروف.

مسؤولية مراجع الحسابات:

ان مسؤوليتنا هى ابداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استنادا الى اعمال المراجعة التى قمنا بها تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة الدولية والتى تتطلب منا الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ اعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تتضمن اعمال المراجعة القيام بإجراءات للحصول على أدلة مراجعة ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة تستند الإجراءات المختارة الى تقدير مراجع الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناشئة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وذلك لغرض تصميم إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الشركة تتضمن المراجعة كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية الموحدة **وبما اننا لدينا شك جوهرى وشامل غير متعلق باستمرارية المنشأة.**

أساس الامتناع عن ابداء الرأي:

ان البيانات المالية للشركة في2013/12/31م لا تعكس البيانات المالية حقيقة المركز المالي للشركة لعدم تمكننا من الحصول على مصادقات من العملاء ووجود قيود من الادارة حالت دون تمكننا من ذلك وان الاستثمارات فيها قد احتسبت على أساس الكلفة وحسب المعايير الدولية للمحاسبة فانه يتطلب توحيد البيانات المالية للشركات التابعة.

الامتناع عن إبداء رأي :

في رأينا واستنادا على عملية المراجعة وبسبب كون الأمر الذي تم شرحه في الفقرة السابقة ذا تأثير شامل وجوهري على البيانات المالية فإننا لم نصل إلى درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء رأي في القوائم المالية لذا فإننا لا نبدي رأياً في القوائم المالية المذكورة أعلاه.

أسئلة متعددة الخيارات

1. يتم الاعتراف بوجود مخاطر المراجعة من خلال البيان الوارد في التقرير القياسي للمراجع الذي يفيد به المدقق

أ. الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.
ب. يقيّم مبادئ المحاسبة المستخدمة ويقيم أيضًا العرض العام للبيانات المالية.
ج. يدرك أن بعض الأمور ، سواء بشكل فردي أو جماعي ، مهمة في حين أن الأمور الأخرى ليست مهمة.
د. مسؤول عن إبداء الرأي في البيانات المالية التي تقع على عاتق الإدارة.

2. عندما يؤدي المحاسب أكثر من مستوى واحد من الخدمة (على سبيل المثال ، التجميع والمراجعة ، أو التجميع والتدقيق) فيما يتعلق بالبيانات المالية لكيان غير عام ، يجب على المحاسب عمومًا إصدار التقرير المناسب لـ

أ. تزويد أدنى مستوى من الخدمة.
ب. تزويد اعلى مستوى من الخدمة.
ج. التزام التجميع.
د. التزام المراجعة

3. أي مما يلي أقل احتمالاً أن يكون التقرير مقيد الاستخدام ؟

أ. تقرير عن أوضاع الرقابة الداخلية الواجب الإبلاغ عنها في المراجعة.
ب. الاتصال المطلوب مع لجنة المراجعة.
ج. تقرير عن البيانات المالية تم إعداده وفقًا لأساس شامل للمحاسبة بخلاف مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا.
د. تقرير عن الامتثال لجوانب الاتفاقات التعاقدية.

4. ما هي فقرات التقرير المعياري للمراجع حول البيانات المالية التي يجب أن تشير إلى معايير التدقيق المقبولة عمومًا generally accepted auditing standards (GAAS) والمحاسبة المقبولة عمومًا مبادئ generally accepted accounting principles (GAAP)؟

	GAAP	GAAS
أ	النطاق	البداية
ب	النطاق	النطاق
ج	الرأي	النطاق
د	الرأي	البداية

مبادئ المحاسبة المقبولة عموما هي مبادئ المحاسبة المقبولة. تتضمن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً مبادئ وأساليب وإجراءات إعداد التقارير المالية للشركات المتداولة علناً. تم تدوين مبادئ المحاسبة المقبولة عموما من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية financial accounting standards Board (FASB). GAAS هي معايير تدقيق مقبولة بشكل عام. تتعامل هذه المبادئ والأساليب والإجراءات مع كيفية تدقيق الشركة.

GAAP - معالجة التقارير المالية (المعترف بها والقياس والإفصاح)

GAAS- معالجة إجراءات التدقيق وتقارير المدقق

5. أعرب المدقق عن رأي متحفظ على البيانات المالية للسنة السابقة بسبب عدم وجود إفصاح كاف. تمت إعادة عرض هذه البيانات المالية بشكل صحيح في السنة الحالية وعرضها في شكل مقارن مع البيانات المالية للسنة الحالية. يجب أن يكون تقرير المدقق المحدث عن البيانات المالية للسنة السابقة

أ. أن تكون مصحوبة بتقرير المدقق الأصلي عن البيانات المالية للسنة السابقة.
ب. الاستمرار في إبداء رأي متحفظ على البيانات المالية للسنة السابقة.
ج. لا تشر إلى نوع الرأي المعبر عنه في البيانات المالية للسنة السابقة.
د. إبداء رأي غير متحفظ حول البيانات المالية المعدلة للسنة السابقة.

6. مسؤولية المدقق عن إبداء رأي حول البيانات المالية هي
أ. ممثلة ضمنيًا في التقرير المعياري للمراجع.
ب. ممثلة صراحة في الفقرة الافتتاحية من التقرير المعياري للمراجع.
ج. ممثلة صراحة في فقرة النطاق من التقرير المعياري للمراجع.
د. ممثلة صراحة في فقرة الرأي في التقرير المعياري للمراجع.

6. أصدر المدقق تقرير تدقيق مزدوج التأريخ لحدث لاحق وقع بعد الانتهاء من العمل الميداني ولكن قبل إصدار تقرير المدقق. كانت مسؤولية المدقق عن الأحداث التي وقعت بعد الانتهاء من العمل الميداني

أ. يمتد ليشمل الأحداث اللاحقة التي حدثت حتى تاريخ إصدار التقرير.
ب. تم تمديده ليشمل جميع الأحداث التي وقعت منذ الانتهاء من العمل الميداني.
ج. يقتصر على الحدث المحدد المشار إليه.
د. يقتصر على تضمين الأحداث التي تحدث حتى تاريخ آخر حدث لاحق مشار إليه.

7. تحتوي الفقرة التمهيدية لتقرير المراجع على الجمل التالية:

لم نقم بتدقيق البيانات المالية لشركة EZ Inc. ، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل ، والتي تعكس البيانات إجمالي الأصول والإيرادات التي تشكل 27٪ و 29٪ على التوالي من الإجماليات الموحدة ذات الصلة. تم تدقيق هذه البيانات من قبل مدققين آخرين تم تقديم تقريرهم إلينا ، ورأينا ، بقدر ما يتعلق بالمبالغ المدرجة لشركة EZ Inc. ، يعتمد فقط على تقرير المدققين الآخرين.

هذه الجمل تشير الى

أ. تقسيم المسؤولية.
ب. تحمل المسؤولية عن المدقق الآخر.
ج. الخروج عن رأي غير متحفظ.
د. شكل غير لائق من الإبلاغ

8. في أي من المواقف التالية قد يصدر المدقق عادة رأي تدقيق غير متحفظ بدون فقرة توضيحية؟

أ. يرغب المدقق في التأكيد على أن المنشأة لديها معاملات هامة مع أطراف ذات علاقة.
ب. يقرر المدقق الإشارة إلى تقرير مدقق آخر كأساس ، جزئيًا ، لرأي المدقق.
ج. تصدر المنشأة البيانات المالية التي تعرض المركز المالي ونتائج العمليات ، ولكنها تتجاهل قائمة التدفقات النقدية.
د. لدى المدقق شك كبير حول قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، ولكن تم الإفصاح عن الظروف بالكامل في البيانات المالية.

9. استنتج مدقق أن هناك شكا كبيرا حول قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة لفترة معقولة من الزمن. إذا القوائم المالية للمنشأة تكشف بشكل كاف عن الصعوبات المالية ، فيجب أن يتضمن تقرير المراجع فقرة توضيحية تستخدم على وجه التحديد العبارة (العبارات)

	هناك فترة معقولة من الوقت لاتتجاوز 1 سنة	هناك القلق
أ	نعم	نعم
ب	نعم	كلا
ج	كلا	نعم
د	كلا	كلا

10. عندما يستنتج المدقق أن هناك شكًا جوهريًا حول قدرة عميل التدقيق المستمر على الاستمرار كمنشأة مستمرة لفترة زمنية معقولة ، فإن مسؤولية المدقق هي:

أ. إبداء رأي متحفظ أو سلبي ، اعتمادًا على الأهمية النسبية ، بسبب الآثار المحتملة على البيانات المالية.
ب. ياخذ في الاعتبار مدى كفاية الإفصاح عن عدم قدرة العميل المحتملة على الاستمرار كمنشأة مستمرة
ج. يبلغ لجنة التدقيق التابعة للعميل بأن التقديرات المحاسبية للإدارة قد تحتاج إلى تعديل.
د. يعيد إصدار تقرير مدقق الحسابات للعام السابق ويضيف فقرة توضيحية تشير على وجه التحديد إلى "الشك الجوهري" و "الاستمرارية".

11. توصل احد المحاسبين القانونيين إلى أن هناك شكًا جوهريًا حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا كشفت البيانات المالية للشركة بشكل كافٍ عن صعوباتها المالية ، فيجب على تقرير المدقق

	استخدم على وجه التحديد عبارة "شك كبير"	استخدم على وجه التحديد عبارة "مستمرة"	قم بتضمين فقرة توضيحية بعد فقرة الرأي
أ	نعم	نعم	نعم
ب	كلا	نعم	نعم
ج	نعم	كلا	نعم
د	نعم	نعم	كلا

محاضرة 12

معايير وضع التقارير

وتشمل 4 معايير

1- يجب ان يبين التقرير ما اذا كانت القوائم المالية قد اعدت طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

2- يجب ان يبين التقرير ما اذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة الحالية المعمول عنها .

3- تعتبر البيانات الواردة بالقوائم المالية معبرة تعبيراً كافياً عما تحتويه هذه القوائم من معلومات .

4- يجب ان يذكر المدقق رايه حول القوائم المالية او امتناعه عن ابداء الراي وفي حالة الامتناع يجب ذكر الاسباب .

==========

المعيار الاول –

المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي كناية عن قواعد واصول محاسبية تطبق في مختلف الحالات التي يوجهها المحاسب في العمل ويقصد بالمبادئ ليس فقط القوانين والنصوص العريضة الواجب اتباعها وانما طرق تطبيق تلك المبادئ ايضاً .

المعيار الثاني –

الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية وهذا يعني فحص ما اذا كانت الشركة تطبق المبادئ المحاسبية في تسجيل عملياتها وانها مستمرة في تطبيقها من سنة لسنة دون توقف وانه اذا غُيرَت في سياسات الشركة او ان الشركة قد غيرت المبدأ المحاسبي الذي تعمل حسبه فيجب ان يذكر ذلك في التقرير .

المعيار الثالث –

على المدقق هنا ان يتأكد من امانة المعلومات المقدمة في البيانات المالية ويفصح عن كل واقعة جوهرية قد يؤدي اغفالها الى تضليل القارئ .

المعيار الرابع-

ابداء الرأي وهذه القاعدة تتطلب ان يصدر المدقق تقريراً يبين فيه ابداء الراي الفني المحايد المستقل حول صحة القوائم المالية ككل ، فأما ان يكون التقرير نظيف لا يوجد اية تحفظات على القوائم المالية واما ان يكون نظيف مع فقرة توضيحية حول تحفظ معين لا يؤثر على القوائم بشكل كبير واما ان يعترض او ان يمتنع المدقق عن ابداء رايه حول عدالة القوائم ويكون التقرير adverse opinionاو disclaimer of opinion

محاضرة 13

التحقق من الاصول المتداولة

المدينــون "العملاء-:

•تنشأ المدينــون من البيع على الحساب أو البيع مقابل الحصول على تعهد شفوي من العميل بالدفع خلال فترة معينة ، وفي معظم الحالات تفتح المنشأة حسابً للعميل بعد توقيعه على عقد يقبل فيه قيمة مشترياته من السلع والخدمات ويستخدم هذا كأساس لمنح هذا الائتمان.

الأهداف العامة لتدقيق حسابات المدينين-:

- التحقق من قانونية وجدية المبالغ المقيدة بحسابات العملاء.
- التحقق من صحة أرصدة حساباتهم في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي.
- التحقق من إمكانية تحصيل هذه الديون ، أي التحقق من أن هذه الديون قد تم عرضها بقائمة المركز المالي بالمبالغ المنتظر تحصيلها فعلاً من أصحابها ، وأن المخصصات الكافية قد عملت لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها.

الإجراءات التي يقوم بها المراجع لتحقيق الأهداف السابقة:

- فحص أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالحسابات الشخصية للعملاء.
- طلب قائمة بالأرصدة المستحقة على العملاء المدينين ، حيث يطلب المراجع من إدارة المنشأة إعداد قائمة بالحسابات المدينة ويجب أن تشتمل تلك القائمة على جميع البيانات المتعلقة بتلك الحسابات وأهمها : أسماء العملاء المدينين ،

والمبالغ المستحقة ، وأعمار الديون ، ونوعية التعامل معهم ، وما يلزم من معلومات أخرى لعرض هذه الديون وإبداء الرأي فيها.

- فحص مبالغ الحسابات المستحقة على المدينين: يجب أن يقارن مراجع الحسابات أسماء ومبالغ الحسابات المدينة مع أرصدة الحسابات وأسمائها كما تظهر بدفتر الأستاذ المساعد للمدينين ، كما أنه من الضروري تدقيق القيود في دفتر الأستاذ العام ومتابعتها في دفاتر القيد الأولى فيما يتعلق بتلك الحسابات.
- مطابقة أرصدة المدينين "المصادقات: " توجه إدارة الشركة بناءً على طلب مراجع الحسابات خطابات إلي العينة المختارة من العملاء تطلب فيها مصادقاتهم على البيانات الواردة في هذه الخطابات وإرسال المصادقة إلي مراجع الحسابات ، وعادة ما تكون هذه المصادقات بأحد الأشكال التالية:

1. **مصادقة إيجابيـة-:** أي يطلب من العميل الرد على خطاب المنشأة لبيان صحة أو عدم صحة رصيده في دفاتر المنشأة.
2. **مصادقة سلبية-:** أي لا يطلب من العميل المدين الرد على خطابات المنشأة إلا إذا كان هناك اعتراض على رصيده في دفاتر المنشأة.
3. **مصادقة عمياء:** أي يطلب من العميل المدين موافاة المنشأة برصيده دون أن تعلمه برصيده بدفاترها.

- التحقق من عمليات الحد الفاصل المتعلقة بالمبيعات الآجلة في نهاية السنة المالية وذلك للتحقق من أن البضاعة المرسلة للعملاء قد أرسلت فواتيرها لهم وقيدت على حساباتهم وأن البضاعة المشحونة في أوائل السنة المالية الجديدة لن تدرج ضمن المبيعات وأرصدة العملاء مرة أخرى.
- على مراجع الحسابات أن يتحقق من صحة حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومن كفاية المخصص من خلال فحص أرصدة العملاء والتحقق من استبعاد الديون التي سبق أن أعدمت والتحقق من سلامة وقانونية إعدام تلك الديون.

000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000

المخزون السلعي:

يمثل المخزون السلعي عادة أهم المفردات التي تظهر في الميزانية العمومية كما أنه من أهم المفردات التي تظهر في قائمة الدخل ويؤدي عدم تحديد قيمة المخزون بدقة إلي التأثير في كل من الميزانية العمومية والحسابات الختامية إذ أن زيادة المخزون أو نقصه يؤدي إلي زيادة الربح المحاسبي أو نقصه الذي يظهر في الحسابات الختامية ، وينطوي بند المخزون على بضاعة تامة الصنع ، والبضاعة تحت التشغيل ، والمواد الأولية اللازمة للتصنيع.

إجراءات المراجع للتحقق من المخزون السلعي:-

- التحقق من مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية على المخزون.
- التحقق من ملكية المنشأة للمخزون وجرده الفعلي الكامل في نهاية السنة المالية.
- التحقق من صحة تقييم المخزون بما في ذلك التسعير.
- التحقق من صحة عرض المخزون آخر المدة بالميزانية وإجراء المراجعة التحليلية الخاصة بمخزون آخر المدة.

صح وخطأ محاضرة 13

ضع في اعتبارك كمدقق حسابات حقيقة أو خطأ العبارات التالية

1 .الدليل الكافي للمراجع يعني وجود ما يكفي لتكوين استنتاج بأن تأكيدا من قبل الادارة يمكن قبوله صح

2. **الدليل الموثوق به يعني الادلة التي تم فحصها من قبل مديري الشركة.** خطا
3. **الدليل الكتابي من مدير البنك هو دليل موثوق.** صح
4. **الادلة المكتوبة من داخل الشركة غير موثوقة.** خطا
5. **اذا كانت أنواع ألدلة المختلفة متوافقة مع بعضها البعض ، فيمكن للمراجع تقليل كمية ألدلة التي تم جمعها وفحصها.** صح
6. **ان الفحص المادي من قبل المراجع للاصل غير المتداول يزود المراجع بأدلة موثوقة على وجوده ، ولكن ليس فيما يتعلق بملكيته أو تكلفته أو قيمته.** صح

اسئلة محاضرات تخص تاكيدات البيانات المالية ومخاطر الرقابة

1. يجب تقييم مخاطر الرقابة من حيث

أ. ضوابط محددة.

ب. أنواع الاحتيال المحتمل.

ج. تأكيدات البيانات المالية.

د. عوامل بيئة الرقابة.

المطلب هو تحديد الشروط التي يجب أن يتم من خلالها تقييم المخاطر الرقابية. الإجابة (ج) صحيحة لأن المعيار AU 319 يتطلب أن يتم تقييم مخاطر السيطرة من حيث تأكيدات البيانات المالية.

--

2. عند تصميم برامج التدقيق المكتوبة ، يجب على المدقق وضع أهداف مراجعة محددة تتعلق بشكل أساسي بـ

أ. توقيت إجراءات المراجعة.

ب. التكلفة والفائدة لجمع الأدلة.

ج. تقنيات تدقيق مختارة.

د. تأكيدات البيانات المالية.

المطلب هو تحديد أهداف المراجعة المحددة التي يتم تناولها عند تصميم برنامج تدقيق. الإجابة (د) صحيحة لأنه في الحصول على أدلة إثبات لدعم تأكيدات البيانات المالية ، يقوم المدقق بتطوير أهداف تدقيق محددة في ضوء تلك التأكيدات. الإجابات (أ) و (ب) و (ج) كلها غير صحيحة لأن هذه الردود لا تتعلق على وجه التحديد بأهداف المراجعة كما تفعل تأكيدات البيانات المالية.

-

3. الانخفاض في مقدار التحريف في فئة من المعاملات التي يمكن أن يتحملها المدقق من شأنه أن يؤدي على الأرجح إلى

أ. تطبيق الاختبارات الموضوعية المخطط لها قبل تاريخ الميزانية العمومية.

ب. تنفيذ إجراءات المراجعة المخططة بالقرب من تاريخ الميزانية العمومية.

ج. زيادة المستوى المقدّر لمخاطر الرقابة لتأكيدات البيانات المالية ذات الصلة.

د. تقليل مدى إجراءات المراجعة التي سيتم تطبيقها على فئة المعاملات.

المطلب هو تحديد التأثير الأكثر احتمالا لانخفاض المبلغ المسموح به للتحريف (التحريف المسموح به) في فئة من المعاملات. الإجابة (ب) صحيحة لأن المعيارAU 312 ينص على أن تقليل المقدار المسموح به من التحريف سيتطلب من المراجع القيام بواحد أو أكثر من الإجراءات التالية: (1) تنفيذ إجراءات المراجعة في أقرب وقت من تاريخ الميزانية العمومية (الإجابة [ب]) ؛ (2) تحديد إجراء تدقيق أكثر فعالية ؛ أو (3) زيادة مدى إجراء تدقيق معين.... الإجابة (أ) غير صحيحة لأنه في مثل هذه الحالة من المرجح أن يتم إجراء الاختبارات الموضوعية في تاريخ الميزانية العمومية أو بعده مقارنة بما قبل تاريخ الميزانية العمومية. الإجابة (ج) غير صحيحة لأن تقليل المقدار المسموح به من التحريف لن يؤدي بالضرورة إلى زيادة المستوى المقدر لمخاطر الرقابة. الإجابة (د) غير صحيحة لأن نطاق إجراءات المراجعة سيزداد ولن ينقص

---

4. يستخدم المراجع المعرفة التي يوفرها فهم الرقابة الداخلية والمستوى المقدر لمخاطر الرقابة في المقام الأول لغرض

أ. تحديد ما إذا كانت الإجراءات والسجلات المتعلقة بحماية الأصول موثوقة.

ب. تأكد من تقليل فرص السماح لأي شخص بارتكاب الاحتيال وإخفائه.

ج. تعديل التقييمات الأولية للمخاطر الكامنة والأحكام الأولية حول مستويات الأهمية النسبية.

د. تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الموضوعية لتأكيدات البيانات المالية.

المطلب هو تحديد الغرض الأساسي الذي يستخدم المراجع من أجله المعرفة المقدمة من خلال فهم الرقابة الداخلية والمستوى المقدر لمخاطر الرقابة. الإجابة (د) صحيحة لأن المراجع يستخدم هذه المعرفة في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الموضوعية لتأكيدات البيانات المالية. الإجابة (أ) غير صحيحة لأنها غير كاملة. على سبيل المثال ، بينما يهتم المدققون بحراسة الأصول ، فإنهم يحتاجون أيضًا إلى تحديد ما إذا كانت معلومات البيانات المالية دقيقة. الإجابة (ب) غير صحيحة لأسباب مشابهة لـ (أ) في أن تحديد ما إذا كانت الفرص متاحة لارتكاب الاحتيال وإخفائه غير مكتمل لأن هذه المعرفة تُستخدم أيضًا للتأكد من تقليل فرصة حدوث أخطاء. الإجابة (ج) غير صحيحة لأن المعرفة المقدمة من خلال فهم الرقابة الداخلية والمستوى المقدر لمخاطر الرقابة لا تستخدم لتعديل التقييمات الأولية للمخاطر الكامنة والأحكام الأولية حول مستويات الأهمية النسبية. هذه المعرفة لا علاقة لها بتلك العمليات.

---

5. قد يعوض المراجع عن ضعف في الرقابة الداخلية عن طريق زيادة

أ. مستوى مخاطر الكشف.

ب. مدى اختبارات الضوابط.

ج. اجتهاد أولي حول مخاطر التدقيق.

د. مدى الإجراءات التحليلية

المطلب هو تحديد طريقة يمكن للمراجع أن يعوض بها عن ضعف في الرقابة الداخلية. الإجابة (د) صحيحة لأن زيادة الإجراءات التحليلية تقلل من مخاطر الكشف بطريقة قد تؤدي إلى موازنة الحالة في الرقابة الداخلية. في الواقع ، يتم تعويض الضعف في الرقابة الداخلية عن طريق زيادة الاختبارات الموضوعية. راجع المعيار AU 312 للعلاقات بين مخاطر التدقيق ومخاطر مكوناتها - المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة ومخاطر الكشف. الإجابة (أ) غير صحيحة لأن زيادة مخاطر الرقابة (من خلال ضعف في الرقابة الداخلية) ومخاطر الكشف تزيد من مخاطر التدقيق. بالإضافة إلى ذلك ، لا تعوض مخاطر الرقابة ومخاطر الكشف عن بعضها البعض. الإجابة (ب) غير صحيحة لأن زيادة مدى اختبارات الضوابط من غير المرجح أن تكون فعالة لأن الحالة معروفة بوجودها. الإجابة (ج) غير صحيحة لأنه ليس من المناسب بشكل عام زيادة الاجتهاد على مخاطر المراجعة بناءً على النتائج التي تم الحصول عليها.

---

6. بعد الحصول على فهم للرقابة الداخلية وتقييم مخاطر الرقابة ، قرر المدقق إجراء اختبارات الرقابة. على الأرجح القرار سيعزز

أ. إجراء اختبارات الضوابط التي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في الاختبارات الموضوعية المخطط لها.

ب. أدلة إضافية لدعم مزيد من الانخفاض في السيطرة على المخاطر غير متوفرة.

ج. الزيادة في المستوى المقدر لمخاطر الرقابة لها ما يبررها لبعض تأكيدات البيانات المالية.

د. اظهار نقاط الضعف في الرقابة الداخلية التي قد تسمح بدخول التحريفات إلى نظام المحاسبة.

المطلب هو تحديد الظروف التي قد يقرر فيها المراجع أداء اختبارات أدوات الرقابة. الإجابة (أ) صحيحة لأن اختبارات أدوات الرقابة سيتم إجراؤها عندما يُتوقع أن تؤدي إلى انخفاض فعال من حيث التكلفة في الاختبارات الموضوعية المخطط لها. الإجابة (ب) غير صحيحة لأن اختبارات أدوات الرقابة لا يتم إجراؤها إلا عندما يحتمل أن تدعم انخفاضًا إضافيًا في المستوى المقدر لمخاطر الرقابة. الإجابة (ج) غير صحيحة لأن اختبارات الضوابط مصممة لتقليل المستوى المقدر لمخاطر الرقابة ، وليس زيادتها. الإجابة (د) غير صحيحة لأن نقاط الضعف في الرقابة الداخلية عادة ما تؤدي إلى مزيد من الاختبارات الموضوعية واختبارات أقل للضوابط.

---

7. تشمل الإجراءات التحليلية المستخدمة في مرحلة المراجعة الشاملة للمراجعة بشكل عام

أ. جمع الأدلة المتعلقة بأرصدة الحسابات التي لم تتغير عن العام السابق.

ب. إعادة اختبار إجراءات الرقابة التي بدت غير فعالة أثناء تقييم المخاطر الرقابية.

ج. النظر في أرصدة الحسابات غير العادية أو غير المتوقعة التي لم يتم تحديدها من قبل.

د. إجراء اختبارات المعاملات لتأكيد تأكيدات الإدارة في البيانات المالية.

المطلب هو تحديد ما يتم تضمينه عند استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة المراجعة الشاملة للمراجعة. الإجابة (ج) صحيحة لأن مرحلة المراجعة الشاملة تتضمن قراءة البيانات المالية والملاحظات والنظر في كفاية الأدلة التي تم جمعها استجابة لأرصدة غير عادية أو غير متوقعة. الإجابة (أ) غير صحيحة لأن الإجراءات التحليلية لا تهدف بشكل خاص إلى جمع الأدلة على أرصدة الحسابات التي لم تتغير. الإجابة (ب) غير صحيحة لأن الإجراءات التحليلية لا تختبر مباشرة إجراءات الرقابة. الإجابة (د) غير صحيحة لأنه يتم إجراء اختبارات المعاملات لتأكيد تأكيدات البيانات المالية للإدارة عند النظر في الرقابة الداخلية والاختبارات الموضوعية للمعاملات. انظر المعيار AU 329 للحصول على معلومات حول الإجراءات التحليلية والمعيار AU 319 للحصول على معلومات حول اختبارات الضوابط التي يتم إجراؤها عند النظر في الرقابة الداخلية وكاختبارات جوهرية.

---

8. أي من الوثائق التالية مطلوب للمراجعة وفقا لمعايير التدقيق المقبولة عموما؟

أ. مخطط انسيابي أو استبيان الرقابة الداخلية الذي يقيم فعالية ضوابط الكيان.

ب. خطاب ارتباط العميل الذي يلخص توقيت وتفاصيل العمل الميداني المخطط للمراجع.

ج. إشارة في أوراق العمل إلى أن سجلات المحاسبة تتفق أو تتوافق مع البيانات المالية.

د. أساس استنتاجات المدقق عندما يكون المستوى المقدّر لمخاطر الرقابة عند الحد الأقصى لجميع تأكيدات البيانات المالية.

المطلوب هو تحديد الوثائق المطلوبة للمراجعة وفقا لمعايير المراجعة او التدقيق المقبولة عموما. الإجابة (ج) صحيحة لأن المعيار AU 339 يتطلب أن تظهر أوراق العمل أن السجلات المحاسبية تتفق أو تتوافق مع البيانات المالية. الإجابة (أ) غير صحيحة لأنه لا يلزم وجود مخطط انسيابي أو استبيان للرقابة الداخلية. الإجابة (ب) غير صحيحة لأن المعايير المهنية لا تتطلب استخدام خطاب ارتباط. الإجابة (د) غير صحيحة لأنه عندما يتم تقييم مخاطر الرقابة على المستوى الأقصى ، يجب توثيق فهم المراجع للرقابة الداخلية ، ولكن لا يلزم توثيق أساس الاستنتاج بأنه عند الحد الأقصى

-

9. توصل مراجع الحسابات إلى أنه لم يتم تحميل المخزون أي تكاليف مفرطة للمصانع المعطلة. من المرجح أن يكون هذا الاستنتاج يتعلق بهدف المدقق في الحصول على أدلة حول تأكيدات البيانات المالية المتعلقة بالمخزون ، بما في ذلك العرض والإفصاح و

أ. التقييم والتخصيص.

ب. الاكتمال.

ج. وجود أو حدوث.

د. حقوق و واجبات.

المطلب هو تحديد تأكيد البيانات المالية (بخلاف العرض والإفصاح) الأكثر ارتباطًا باستنتاج المراجع بأنه لم يتم تحميل المخزون أي تكاليف مفرطة للمصانع المعطلة. الإجابة (أ) صحيحة لأن تأكيد التقييم أو التخصيص يتعامل مع ما إذا كان المخزون قد تم إدراجه في البيانات المالية بالمبلغ المناسب ، وبالتالي لم يتم تحميل أي تكاليف زائدة على المخزون. الإجابة (ب) غير صحيحة لأن تأكيد الاكتمال يتعامل مع ما إذا كانت جميع عناصر المخزون التي يجب تقديمها متضمنة على هذا النحو. الإجابة (ج) غير صحيحة لأن الوجود أو الحدوث يتعامل مع ما إذا كان المخزون قد خرج بالفعل في التاريخ المحدد. الإجابة (د) غير صحيحة لأن الحقوق والالتزامات تتعامل مع ما إذا كان المخزون مملوكًا للعميل. لمزيد من المعلومات حول تأكيدات البيانات المالية للإدارة ، راجع المعيار AU 326.

-

10. الموقف العام ووعي مجلس إدارة الكيان بأهمية الرقابة الداخليةعادة ما ينعكس في

أ. الضوابط المستندة إلى الكمبيوتر.

ب. نظام الفصل بين الواجبات.

ج. البيئة الرقابية .

د. الضمانات على الوصول إلى الأصول.

5. (ج) المطلب هو تحديد المكان الذي ينعكس فيه عادة الموقف العام والوعي العام لمجلس إدارة الكيان فيما يتعلق بأهمية الرقابة الداخلية. الإجابة (ج) صحيحة لأن البيئة الرقابية تعكس الموقف العام والوعي والإجراءات التي يتخذها مجلس الإدارة والإدارة والملاك وغيرهم فيما يتعلق بأهمية الرقابة وتركيزها في الكيان.

محاضرة 14

أدلة المراجعة والتوثيق

عند إجراء عمليات تدقيق البيانات المالية ، يقوم المدققون بجمع وتقييم أدلة المراجعة لتكوين رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية تتبع المعايير المناسبة ، وعادةً ما تكون مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا. يجب على المدققين جمع أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول لرأيهم حول البيانات المالية.

العلاقات بين مخاطر التدقيق وأدلة المراجعة وتأكيدات البيانات المالية

يشير مصطلح **مخاطر التدقيق** إلى احتمال فشل المدققين بدون دراية أو معرفة في القيام بذلك مما يشكل خطأ جوهري. بعبارة أخرى بعبارة أخرى ، تتمثل **المخاطر في أن يصدر المدققون رأيًا غير متحفظ** بشأن البيانات المالية التي تحتوي على خروج جوهري عن مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا.

لذلك تتأثر كمية أدلة المراجعة المطلوبة بمخاطر التحريف (كلما زادت المخاطر ، زادت أدلة المراجعة المطلوبة) وأيضًا بجودة أدلة المراجعة (كلما انخفضت الجودة ، زادت الأدلة المطلوبة). يجب على المدققين الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقليل مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض في كل عملية تدقيق.

عندما يكون لدى المدققين أقل مستوى من **أدلة المراجعة** ، فإن أحد الحلول سيكون هو زيادة إجراءات المراجعة: أي الحصول على المزيد من الأدلة. ومع ذلك ، هناك نهج آخر غالبًا ما يكون ممكنًا وهو تنفيذ إجراءات تدقيق أكثر فعالية. على سبيل المثال ، قد يتم الحصول على الأدلة المنتجة من الخارج في بعض الظروف بدلاً من الأدلة المنتجة داخليًا ، أو يمكن الحصول على الأدلة من خلال تنفيذ إجراءات أقرب إلى (أو بعد) تاريخ الميزانية العمومية بدلاً من تاريخ سابق.

تأكيدات البيانات المالية

الإدارة مسؤولة عن العرض العادل للقوائم المالية بما يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة بشكل عام.

تتمثل إحدى طرق في أن الإدارة مسؤولة عن عرض البيانات المالية التي تحتوي على مبالغ مناسبة في الحسابات المختلفة ، بما في ذلك المعاملات المسجلة بشكل صحيح ، والإفصاحات المقدمة بشكل صحيح (على سبيل المثال ، الملاحظات على البيانات المالية). لكل من مكونات البيانات المالية الرئيسية مثلا.....

(1) أرصدة الحسابات

(2) فئات المعاملات والأحداث التي حدثت خلال الفترة قيد المراجعة

(3) العروض التقديمية والإفصاحات

قد يُنظر إلى الإدارة على أنها تقدم تأكيدات ضمنية أو صريحة فيما يتعلق بملاءمة المعلومات. لذاك ، وردت التأكيدات في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدينAmerican Institute of Certified Public Accountants (AICPA) AU-C 315 (معيار التدقيق 15) ، **فهم الكيان وبيئته وتقييم مخاطر التحريف الجوهري** من حيث تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في البيانات المالية من خلال فهم الكيان وبيئته ، بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة. كما هي ملخصة في الشكل التالي.

1. **الوجود** -// الأصول والالتزامات وحقوق الملكية موجودة.
2. **الحقوق والالتزامات** - ///تحتفظ الشركة أو تراقب حقوق الأصول ، والمطلوبات تعتبر التزامات على الشركة
3. **الاكتمال** -/// يتم تسجيل جميع الأصول والخصوم وحقوق الملكية.
4. **التقييم والتخصيص** - /// يتم تضمين الأصول والخصوم وحقوق الملكية بالمبالغ المناسبة.
5. **الدقة** - /// المبالغ والبيانات الأخرى المتعلقة بالمعاملات المسجلة يتم تسجيلها بشكل مناسب.
6. **الفترة** -/// يتم تسجيل المعاملات والأحداث في الفترة المحاسبية الصحيحة.
7. **التصنيف** - ///يتم تسجيل المعاملات والأحداث في الحسابات المناسبة.

محاضرة 15

أدلة الاثبات في التدقيق

عندما يبدي المراجع الرأي في عدالة القوائم المالية يجب أن يقوم بجمع الأدلة التي يطلق عليها **(أدلة الإثبات)**

أدلة الإثبات:

هي عبارة عن المعلومات التي يستخدمها المراجع للحكم على مدى صحة البيانات الواردة في القوائم المالية مما يمكنه من إبداء الرأي المناسب فيها.

طبقاً للمعيار الثالث من معايير العمل الميداني يقوم المراجع بجمع وتقييم أدلة الإثبات اللازمة وأثناء جمعه لإدلة الإثبات يقوم المراجع باستخدام تقديره وحكمه الشخصي المهني في مدى كفاية وحجية الادلة

- مدى كفاية الدليل ترتبط بكمية الأدلة التي يتم جمعها
- مدى حجية الدليل تشير إلى مدى الاعتماد على هذا الدليل
- القيمة السوقية للاسهم تكون دليل ذو درجة عالية من الاقناع

أنواع أدلة الإثبات في المراجعة

1. **الوجود الفعلي**

تعني فحص المراجع ومعاينته و جرده للشيء الممثل في الحسابات الذي يناسب الأصول الملموسة مثل النقدية , المخزون, الأصول الثابتة,الاستثمارات. من جانب اخر، الوجود الفعلي بطبيعته لا يصلح كدليل اثبات إلا للأصول التي لها كيان مادي ملموس.

أما الأصول التي ليس لها كيان مادي ملموس مثل شهرة المحل والمبالغ المستحقة على المدينين ومعظم أنواع الخصوم فإنه لا يمكن تحقيقها وإثبات وجودها بهذه الطريقة. فهي تحتاج الى نوع اخر من الفحص مثل الفحص المستندي.

2. **المستندات**

هي من أكثر أنواع أدلة الإثبات شيوعا و ذات تكلفه منخفضة لأن جميع عمليات المنشأة الأصل فيها أنه يتم إثباتها عن طريق مستندات تعكس هذه العمليات فمن الطبيعي أن تكون جميع العمليات مؤيدة بمستندات لذلك يعتمد المراجعون على هذا النوع من الأدلة أكثر من اعتمادهم على أي دليل آخر من أدلة الإثبات.

من أمثلة المستندات: فواتير الشراء، فواتير البيع، الإشعارات المدينة والدائنة، العقود، وبوالص التأمين ومحاضر استلام وفحص البضاعة الواردة . تنقسم المستندات من حيث مصدر الحصول عليها إلى قسمين:

- **مستندات داخلية**
- **مستندات خارجية**

- **المستندات الداخلية :** هي التي يتم إعدادها والحصول عليها من داخل المنشأة مثل صور فواتير البيع، طلبات الشراء، السداد والمصروفات النثرية، محاضر الفحص والاستلام.

- **المستندات الخارجية :** هي التي يتم إعدادها والحصول عليها من خارج المنشأة مثل فواتير الشراء، كشف الحساب الوارد من البنك، المصادقات الواردة من العملاء. لذلك دليل المستندات يهدف إلى التأكد من صحة وحقيقة العمليات التي قامت بها المنشأة.

3. الاقرارات

الإقرارات او المصادقات هي الادلة التي يحصل عليها المراجع من شخص خارجي مستقل عن المشروع وتعتبر من أقوى أدلة الإثبات و لكن مكلفة في نفس الوقت. مع الاخذ بالاعتبار الاقرار الكتابي افضل من الشفوي مثل الحصول على مصادقة من أحد المدينين بصحة رصيد حسابه في دفاتر المنشأة. لذلك الهدف من الإقرارات من الغير هو التأكد من صحة العملية أو الرصيد.

4. الشهادات من الادارة

يقصد بها الخطابات الرسمية المكتوبة التي يحصل عليها المراجع من إدارة وموظفي المشروع وقد تكون في صورة شفوية لذلك يفضل أن تكون الشهادات مكتوبة وليست شفوية هذا النوع من الأدلة أقل حجية في الإثبات نظراً لأنه يتم الحصول عليها من داخل المنشأة في حالة استخدامها يفضل عدم الاعتماد عليها بمفردها، وعليه القيام باختبارات أخرى تدعم هذه الشهادات أو تحقيقها بأدلة أخرى من أدلة الإثبات.

5. نظام رقابة داخلي سليم

وجود نظام سليم ومحكم للرقابة الداخلية من شأنه تقليل فرص ارتكاب الغش والأخطاء إلى أقل حد ممكن وسرعة اكتشاف حدوثها حيث وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يعطي نوعاً من التأكيد للمراجع بأن البيانات والمعلومات التي تظهرها الدفاتر سليمة ويمكن الاعتماد عليها. لذلك يجب أن يتأكد المراجع من أن نظام الرقابة الداخلية ينفذ فعلاً كما هو مكتوب.

6. العمليات اللاحقه

هي العمليات التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية أثناء قيام المراجع بعملية الفحص وقبل كتابة التقرير هذه العمليات يجب أن يفحصها المراجع لانها ضمن مسئولياته ويساهم فحص هذه العمليات في التحقق من بعض العمليات الهامة مثل أرصدة العملاء وأرصدة أوراق القبض مثال ذلك قد تقوم الإدارة بإجراء عمليات مبيعات كبيرة في نهاية السنة لتقوم بردها في بداية السنه التالية . يطلق على هذه المبيعات مبيعات وهمية حيث يتم التأكد من العمليات الوهمية والغش عن طريق فحص العمليات اللاحقة لإعداد القوائم المالية.

7. العمليات الحسابية

من أبسط أنواع أدلة الإثبات و اقلها تكلفه حيث يقوم بها المراجع بنفسه بالتأكد من صحة من بعض العمليات الحسابية مثل الجمع والضرب او اعادة ترحيل بعض القيود يهدف هذا الدليل الى اكتشاف الأخطاء المتكافئة

الأخطاء المتكافئة: هي الأخطاء المتوازنة التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة , اي انه خطأ في قيمة المبلغ في الجانبين المدين والدائن.

8. الارتباط بين البيانات

هو استخراج العلاقات والمقارنات بين البيانات المختلفة في شكل نسب مالية مثال : نسبة مجمل الربح، نسبة صافي الدخل، معدل العائد على الاستثمار، نسبة المخزون إلى إجمالي الأصول. لذلك يطلق على هذا النوع بالتحليل المالي .

محاضرة 16

تدقيق وإجراءات التحقيق من عناصر الميزانية العمومية – المركز المالي
(Auditing the Balance Sheet Elements)

1. **الأصول المتداولة.**
2. **الأصول الثابتة المادية الملموسة**
3. **الأصول الثابتة غير الملموسة "الوهمية"**
4. **أرصدة مدينة أخرى.**
5. **الخصوم المتداولة.**
6. **الخصوم طويلة الآجل.**
7. **حقوق الملكيـــة:- (أ) راس المال. (ب) الاحتياطيات. (ج) الأرباح المحتجزة**

8. **أرصدة دائنة أخرى.**

1. تدقيق الأصول المتداولة: يهدف تدقيق الأصول المتداولة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التأكد من أن هذه الأصول موجودة بصورة فعلية.
- ✓ التأكد من أن هذه الأصول مسجلة بالدفاتر بصورة قانونية.
- ✓ التأكد من أن الإجراءات المحاسبية المتعلقة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية قد تمت بشكل كامل.
- ✓ التأكد من أن هذه الأصول قد جرى تقييمها بشكل صحيح وبما يتماشى مع مبدأ الإفصاح في عرضها بجانب الأصول من الميزانية.

تتألف الأصول المتداولة بصفة عامة من:

1. النقدية الموجودة في الصندوق أو المودعة في حساب الشركة لدى البنك.
2. الاستثمارات قصيرة الأجل (أوراق مالية).
3. الأوراق التجارية.
4. الذمم المدينة.
5. بضاعة آخر المدة.
6. الحسابات المدينة الأخرى.

أولاً: النقدية: تعتبر النقدية أكثر الأصول تعرضاً للتلاعب و التزوير نظراً لطبيعة سيولتها التي تساعد على إمكانية إختلاسها بسهولة خاصة عند ضعف نظام الرقابة الداخلية.

وتتكون النقدية من:

1. الأموال الموجودة في صناديق المنشأة المختلفة بما فيها صناديق المصروفات النثرية.
2. أرصدة المنشأة في البنوك المختلفة.
3. السلف الدائمة الممنوحة للعاملين في المنشأة.

صناديق النقدية:

- ❖ **انطلاقاً من الأهداف العامة المذكورة سابقاً يمكن تحديد إجراءات التدقيق الخاصة بالنقدية الموجودة في الصناديق بما يلي-:**

1. إجراء جرد فعلي للأموال الجاهزة في الصناديق بعد حصرها وتحديد المسؤولين عن كل منها وغالباً ما يتم هذا الجرد بصورة مفاجئة أو بطريقة يُمنع فيها نقل الأموال من صندوق لآخر ويتم الجرد بحضور ممثل عن إدارة المنشأة تتولى التوقيع على محاضر الجرد مع كل من أمين الصندوق ومراجع الحسابات ، كما يمكن للمراجع أن يجري أكثر من عملية جرد خلال فترة تنفيذه لعملية التدقيق وذلك فيما يتعلق بصندوق واحد أو أكثر حتى يطمئن على سلامة العمل بالنسبة لهذه الصناديق وحسن سلوك المسؤولين عنها.

2. تقويم نظام الرقابة الداخلية لعمليات القبض والصرف والتأكد من وجود فصل حقيقي فيما بينهما من جهة وتسجيل العمليات الخاصة بها في السجلات المحاسبية من جهة أخرى.

3. التحقق من إثبات المقبوضات والمدفوعات في دفتر الصندوق وفحص مستنداتها والتأكد من صحة توقيع القابض لهذه الأموال.

4. التأكد من صحة جمع دفتر الصندوق واستخراج رصيده ومطابقته مع نتائج الجرد الفعلي.

5. الحيلولة دون تزويد الصناديق أثناء الجرد بمبالغ عن طريق تحويل الأوراق النقدية أو أوراق القبض إلي النقدية ، وكذلك الحيلولة دون تحويل رصيد أو جزء من رصيد أحد الصناديق إلي صندوق آخر.

6. إعلام الإدارة فوراً عن أي نقص أو عجز في الصناديق يكتشفه المراجع وذلك بغية اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المسئول عنها.

7. زيارة بعض الفروع لجرد صناديقها ، وفي حال تعذر ذلك يتم تثبيت أرصدتها على مسئولية من قام بجردها.

محاضرة 17

التحقق من الاصول المتداولة

النقديـة لدى المصرف-:

إن الحسابات المتعلقة بالمصرف على أنواعها فمنها ما هو حساب جاري أو حساب إيداع أو مقيد بإجراءات معينة ، وتتلخص إجراءات تدقيق النقدية المودعة لدى المصرف بالتالي:

1. طلب شهادة من المصرف عن صحة أرصدة الحسابات في نهاية الدورة المالية ، مع كشف بالأوراق المالية وأوراق القبض الموجودة لدى المصرف يتم طلب الشهادة من قبل إدارة المنشأة ، على أن يراعي المصرف إرسالها إلي المراجع مباشرة .

2. تتبع تسلسل الشيكات غير المصروفة وإشعارات إيداع الأموال ومقارنة ذلك مع مضمون مذكرة التسوية.
3. تتبع الشيكات المرفوضة وأسباب رفض الشيكات ، بالإضافة الى تتبع الدفعات المودعة في الحساب ومراقبة صحة الإيداع بالكامل
4. مطابقة كشوف المصرف مع دفتر الأستاذ العام ومع الرصيد الظاهر في الميزانية العمومية
5. مراقبة المبالغ الكبيرة والتأكد من أنها قبضت أو دفعت بصورة فعلية وأنها تكون مؤيدة بالمستندات الرسمية.

أوراق القبض:

تتمثل الأهداف العامة لتدقيق أوراق القبض بما يلي-:

1. التأكد من كفاية نظام الرقابة الداخلية المطبق.
2. التأكد من الوجود الفعلي لهذه الأوراق.
3. التحقق من ملكية المنشأة لهذه الأوراق ومن نوع هذه الملكية.
4. التحقق من صحة هذه الأوراق المالية من الناحية القانونية والشكلية.
5. التحقق من مدى إمكانية تحصيل هذه الأوراق في أوقاتها "

إجراءات المدقق لتحقيق الأهداف السابقة:

1. مراجعة حسابية ليومية أوراق القبض والترحيلات إلي دفتر الأستاذ العام.
2. .جرد الأوراق المالية بحوزة الشركة مع صناديق النقدية والسلف بآنٍ واحد وذلك خشية تحويل بعضها إلي نقدية وتغطية أي نقص محتمل في النقدية.
3. القيام بمراجعة مستندية للتحقق من صحة أوراق القبض من الناحية القانونية والشكلية.
4. يتم إجراء المطابقة بين نتيجة الجرد والشهادة التي حصل عليها مراجع الحسابات مع سجل أوراق القبض والرصيد الظاهر في الحسابات والميزانية.
5. يتأكد المراجع من صحة القيود المحاسبية المتعلقة بتسجيل أوراق القبض والفوائد ومصاريف التحصيل

تمرين محاضرة 16-و 17

**** كونك مدقق حسابات وطلب منك مراجعة سجلات شركة الريان وتوفرت لديك المعلومات الاتية :**

سجلت شركة الريان إيرادات مبيعات قدرها **4،600،000 دينار** في بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. واليك المعلومات الإضافية هي كما يلي:

رصيد المدينون اول المدة : 1000000

رصيد المدينون اخر المدة: 1300000

ديون معدومة او مشطوبة : 20000

المطلوب : بيان تقرير المبيعات على اساس الاستحقاق النقدي لشركة الريان لسنة 2020

أ. 4،900،000 دينار

ب. 4،350،000 دينار

ج. 4300000 دينار

د. 4،280،000 دينار

ح\ المدينون

الحل : الجواب (د)

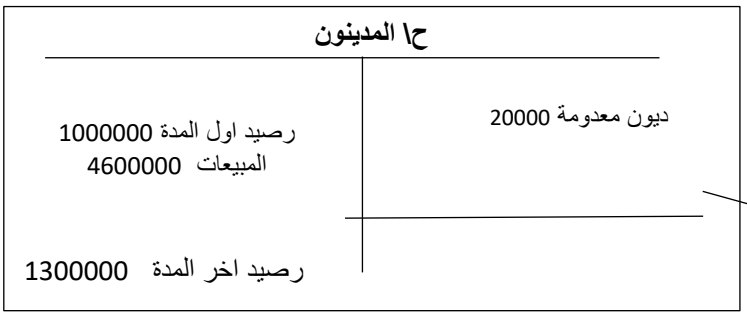

4,280,000

طريقة اخرى

المبيعات +- الفرق بين رصيد اول المدة واخر المدة للمدينين – الديون المعدومة = تقرير المبيعات على الاساس النقدي

4,600,000 – 300,000 - 20,000 = 4,280,000

00000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000000

محاضرة 18

مطابقة رصيد النقدية لدى البنك Bank Reconciliations

ان كبر حجم المعاملات المالية لمعظم المشروعات وكذلك خطورة التعامل النقدي السائل في انجاز تلك المعاملات ادى الى اتجاه تلك المشروعات نحو استخدام الحسابات الجارية بالمصارف كوسيلة اكثر سهولة وامنا لانجاز المعاملات المالية.

والحساب الجاري للمصرف بالدفاتر ما هو الا حساب يعبر عن نقدية المشروع لدى البنك في الحساب الجاري يستطيع من خلاله معرفة رصيده المصرفي في اي وقت دون الرجوع الى المصرف وبالمقابل يفتح المصرف حساب لديه لكل عميل يثبت فيه كل المعاملات التي تمت مع المصرف خلال فترة معينة.

ويظهر عادة رصيد حساب المصرف في سجلات المشروع مدين وقد يرد رصيد هذا الحساب دائنا في حالات نادرة وهو ما يسمى بالسحب على المكشوف ويحدث السحب على المكشوف عندما يحرر شيك بمبلغ يزيد عن رصيد حساب المشروع لدى المصرف ويلزم التقرير عن الرصيد الدائن كجزء من الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي.

وعادة يرسل المصرف كشفا دوريا الى عملائه يوضح من خلاله رصيد أول المدة والإيداعات والمدفوعات وأي مصروفات وعمولات أخرى ويظهر في النهاية الرصيد المتبقي والذي تتم مطابقته دوريا مع الحساب الجاري للمصرف في دفاتر المشروع .

وفي الحياة العملية نادرا ان يتطابق الرصيدان في اي وقت . ويترتب على ذلك ان يقوم المشروع باجراء التسويات اللازمة حتى يتطابق الرصيد الدفتري مع الرصيد الوارد بكشف حساب البنك ويعرف هذا الاجراء باسم (تسوية حساب المصرف).

ان عدم تساوي رصيد البنك بدفاتر المشروع مع رصيده الوارد بكشف حساب البنك يرجع الى سببين رئيسيين هما :

اولا : ارتكاب اخطاء في عملية التسجيل بواسطة احد الطرفين (البنك ، المشروع)

وتنتج الاخطاء المحاسبية التي يقع بها محاسب المشروع من عدم تطابق المبلغ المثبت على الشيك مع المبلغ المثبت في سجلات المشروع ويتطلب اكتشاف الخطأ المحاسبي اجراء تسوية قيديه لتصحيح الخطا في سجلات المشروع بالفرق بين المبلغين وتكون المعالجة كالاتي :

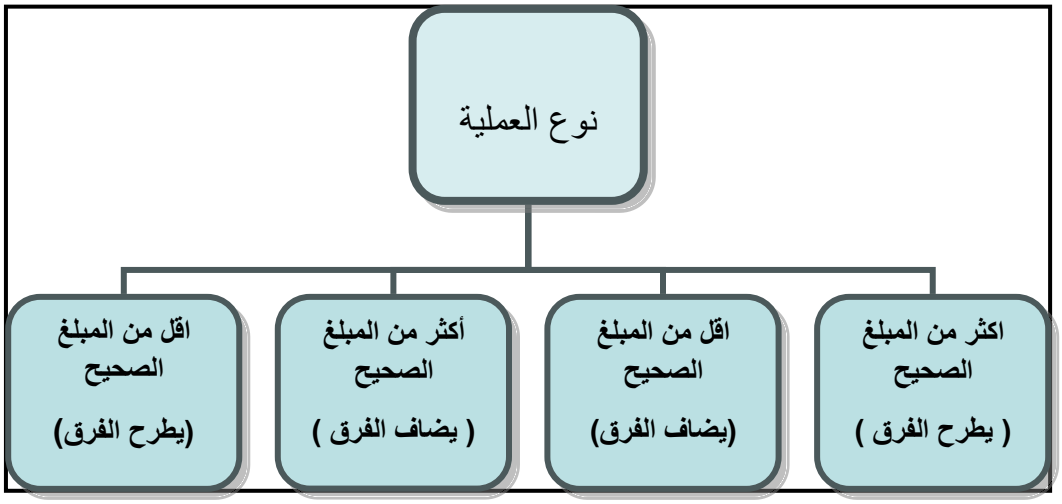

ثانيا : عدم قيام كل من المشروع والبنك بتسجيل العمليات في نفس الوقت (أي مرور فترة زمنية بين التاريخين)

ومن بين تلك العمليات:

أ- عمليات سجلها المشروع في دفاتره الا انها لم تسجل بعد في دفاتر البنك وهي :

1- الصكوك الموقوفة : وهي الصكوك التي يحررها المشروع للغير ويسجلها في دفاتره الا ان الغير لم يقدمها للبنك بعد لذا لم تظهر في كشف البنك .

2- الإيداعات بالطريق : تتمثل بالنقود والصكوك التي أودعت بالبنك وقيدت في دفاتر المشروع وعلى ضوء مستند الإيداع إلا أنها لم تظهر في كشف البنك وذلك لان الإيداع تم بعد تنظيم كشف البنك .

ب-عمليات سجلها البنك في دفاتره الا انها لم تسجل بعد في دفاتر المشروع وهي:

1- المبالغ التي دفعها المصرف من حساب جاري المشروع نيابة عنه الا ان المشروع لم يستلم اشعار من البنك بعد لذا لم تظهر في سجلات المشروع.

2- المبالغ المحصلة من قبل المصرف: وتتمثل في الايرادات والمتحصلات الاخرى التي قبضها البنك نيابة عن المشروع ويتم اضافتها الى رصيد حسابه الجاري ولم يستلم المشروع اشعارا بها مثال ذلك الفوائد التي يستحقها المشروع عن حسابه لدى البنك واوراق القبض المحصلة .

3- الشيكات المرفوضة وتسمى ايضا الشيكات المرتجعة وهي مستلمة من الغير يتم ايداعها في حساب المشروع لدى المصرف واضافتها الى رصيد النقدية لدى المصرف في سجلات المشروع ولكن عندما

يقوم البنك بتحصيل قيمة هذه الشيكات من البنوك ذات العلاقة يرفض الشيك لعدم كفاية الرصيد او لوجود خطأ فيه وفي هذه الحالة يتم ارجاع الشيك للعميل الذي أودعه .

4- مصروفات حملها المصرف للمشروع مقابل الخدمات المصرفية المختلفة .

وتجري مطابقة كشف حساب البنك مع رصيد حساب البنك في دفاتر المشروع ويتم تسوية الفروقات حسب طريقة تعديل الرصيد للوصول الى الرصيد الصحيح.

طريقة تعديل الرصيد للوصول الى الرصيد الصحيح

ويتم بهذه الطريقة تعديل الرصيد الدفتري والرصيد بموجب كشف البنك في نفس الوقت للوصول الى الرصيد الصحيح للنقدية ويقصد بالرصيد الصحيح المبلغ الذي يمثل ما بحوزة المشروع من نقدية فعلا والذي سيظهر في قائمة المركز المالي عند اعدادها في نهاية الفترة .

وتعدل الارصدة بالمفردات التي تمثل عمليات صحيحة وتتضمن العمليات التي تم اثباتها بالسجلات ولم تظهر في كشف البنك والعمليات التي ظهرت في كشف البنك ولم تثبت في السجلات لعدم وجود اشعار من البنك بها . كذلك تعديل الاخطاء المحاسبية التي ارتكبت من قبل محاسب المشروع او من قبل المصرف. وفيما يلي نموذج لمذكرة مطابقة حساب النقدية لدى البنك بطريقة الوصول الى الرصيد الصحيح.

بموجب طريقة الوصول الى الرصيد الصحيح

اولا: تعديل الرصيد الدفتري في دفاتر المشروع للوصول الى الرصيد الصحيح.

ثانيا: تعديل الرصيد بموجب كشف البنك للوصول الى الرصيد الصحيح.

ويمكن اعداد الكشف بموجب هذه الطريقة كالشكل التالي الذي تتم فيه عرض بشكل متقابل وكما مبين في النموذج التالي

الرصيد بموجب كشف البنك		***	الرصيد بموجب السجلات		***
يضاف			يضاف		
ايداعات بالطريق	***		تحصيلات البنك (أوراق قبض)	***	***
اخطاء ادت الى تخفيض الرصيد	***		فوائد دائنة اضافها البنك	***	
			اخطاء ادت الى تخفيض الرصيد	***	
مجموع الاضافات	ـــــ	***	مجموع الاضافات		***
يطرح			يطرح		
شيكات موقوفة	**		شيكات موقوفة	**	
أخطاء أدت الى زيادة الرصيد	***		مصروفات وعمولات البنك	***	
مجموع المطروح		(**)	اخطاء ادت الى زيادة الرصيد	**	(**)
			مجموع المطروح		
الرصيد الصحيح		***	الرصيد الصحيح		***

مثال 2 :

تظهر سجلات شركة المنصور التجارية ان رصيدها النقدي المدين لدى مصرف الرافدين في 30 تشرين الثاني 2008 يبلغ 205020 في حين يوضح كشف حساب البنك عن شهر تشرين الثاني ان الرصيد الدائن في نهاية الشهر يبلغ 221900 وبفحص السجلات المحاسبية للشركة وكشف حساب البنك عن الشهر تبين ان هناك بنود تحتاج الى التسوية التالية:

1- هناك ايداع مبلغ 36800 دينار أرسل للبنك بتاريخ 30 تشرين الثاني ولم تظهر في كشف البنك.
2- تبلغ قيمة الشيكات المسحوبة خلال شهر تشرين الثاني ولم تحمل على كشف الحساب المستلم البنك 50010 دينار.

3- لم تسجل الشركة فائدة سنداتها التي يحتفظ بها في البنك والتي حصلها في 20تشرين الثاني وقدرها 6000 دينار.

4- لم تسجل مصروفات خدمات بنكية قدرها 180 دينار لعدم وجود إشعار بها.

5- رد البنك شيك وارد من احد عملاء الشركة مبلغه 2200 دينار مع كشف الحساب لعدم كفاية رصيد العميل وقد عالج البنك هذا الشيك المرفوض كتخفيض من الحساب الجاري للشركة.

6- اكتشفت الشركة ان احد الشيكات المسحوبة خلال الشهر بمبلغ 1310 دينار لسداد احد الدائنين قد سجل خطا في دفاترها بمبلغ 3110 دينار .

7- ورد مع كشف الحساب شيك مسحوب على شركة النهروان بمقدار 1750 وقد سدده البنك خطأ من حساب الشركة.

المطلوب : أ- اعداد كشف مطابقة رصيد البنك بطريقة الوصول الى الرصيد الصحيح

الرصيد بموجب كشف البنك		**221900**	**الرصيد بموجب السجلات**		**205020**
يضاف			**يضاف**		
ايداعات بالطريق	**36800**		**تحصيل فوائد دائنة**	**6000**	
خطا البنك بشيك مسحوب	**1750**	**38550**	**خطا محاسبي**	**1800**	**7800**
		260450			**212820**
يطرح			**يطرح**		
شيكات موقوفة		**(50010)**	**مصاريف البنك**	**180**	
			شيكات مرفوضة	**2200**	**(2380)**
الرصيد الصحيح		**210440**	**الرصيد الصحيح**		**210440**